العدد (3)
نيسان 2013

إعـــــلام – مركز إعلاميّ للمجتمع العـربـيّ الفلسـطـينـيّ فـي إسـرائـيـل

سجل إعلام

مجلة فصلية تعنى بالشؤون الإعلامية تصدر عن مركز "إعلام"



سهـيل كـرّام: أديـر الـــراديـو بمهـنـية والربح ضـروري لاستمرارهـا • ص 5





يوم الأرض الخالد: لا للحياد عن الخط الوطني... ولا للمس بالصحافيين

ص 10
"الإتحـــاد" صوت يوم الأرض

ص 19
1922: بـدء مخـطـطـات إقتلاع الفلسطينيين

ص 22
فيلم "سلطة بلدي" ومطب التطبيع

كلمة التحرير

هذا العدد من مجلة "سجال" مكرس بأغلبيته ليوم الأرض ولذكراه الخالدة، ونحن نعي أننا لا نتحدث عن ذكرى لحدث ولّى في طيات الماضي، إنما عن حدث يرافقنا يومياً من خلال السياسات الخطيرة للحكومات الإسرائيلية المتوالية لاقتلاعنا من أرضنا، ومحاصرة وجودنا أينما تواجدنا.

كان يوم الأرض الأول انطلاقة الشرارة الأولى في مواجهة السياسات العنصرية التي هدفت لمحاصرتنا وزجنا في جيتوات مطوقة بمستوطنات يهودية تنتعش وتعتاش على أرضنا، وعلى حساب مواردنا، وتحرمنا تواصلنا مع تاريخنا وجغرافيتنا، بالإضافة إلى إقصائنا عن شعبنا.

لقد نجحت الحكومات الإسرائيلية في مصادرة أغلبية أراضينا وتحويلها لملكية الدولة، تتصرف بها كما تشاء، مستثنيةً احتياجاتنا الطبيعية للتطور والبناء، ومكرسةً كل ما سلبته منا لواردين لا ارتباط لهم مع الأرض إلا قيمتها المادية.

إن عمليات التخطيط الجارية على قدم وساق منذ قيام إسرائيل وحتى اليوم، تبشر كل حين بمخطط جديد لاقتناص أراضينا والتضييق على قرانا ومدننا، وقد أقيمت في السنوات الأخيرة شبكة شوارع من جنوب البلاد وحتى شمالها، أدت ليس إلى مصادرة المزيد من الأراضي العربية فقط، إنما لتقطيع أواصر القرى والمدن العربية، وتحويلها إلى جزر محاطة بمدن وقرى يهودية.

لقد تصدت الجماهير العربية بأجسادها للسياسات الحكومية، وما زال الصراع قائمًا ضد الإجحاف والتضييق؛ إن أحد مكونات هذا الصراع هو الجانب المعرفي، الذي يمنح الجمهور العربي المعطيات الأساسية لتطوير آليات المواجهة والتصدي، وبما أن المؤسسة التعليمية الأساسية رهينة المعرفة السلطوية، تتحول وسائل الإعلام العربية إلى مركب أساسي في توفير المعرفة وتثقيف الجمهور بكل ما يتعلق بقضايا الصمود والبقاء.

إلا أن ما وفره ويوفره الإعلام العربي لا يرتقي إلى ما هو مطلوب، إذ أن هناك اختلافًا بين تغطية المهرجانات والمظاهرات بشكل موسمي، وبين وجود خطة إعلامية لكل مؤسسة صحافية أو إعلامية، تهدف إلى إجراء تحقيقات عميقة على المستوى التاريخي، والاقتصادي والاجتماعي، لما تعنيه السياسات الحكومية وانعكاساتها على المجتمع العربي بشكل مباشر.

على سبيل المثال، من الممكن إجراء تحقيقات تتعلق بقيمة الأرض التي صودرت من قرى معينة وترجمتها لسعرها في السوق اليوم، لإظهار إسقاطات سياسة مصادرة الأرض على المستوى المعيشي للمواطنين العرب، وتفشي الفقر في هذا المجتمع، ومقارنة ذلك مع الاستثمار الحكومي في مشاريع إسكان وإعمار في المدن اليهودية. مثال آخر يتعلق بالتحري عن البيوت العربية التي تم الاستيلاء عليها منذ النكبة وحتى اليوم، وإطلاع الجمهور العربي على أصحابها وقيمتها الحالية في السوق، وانعكاسات ذلك على إغناء المجتمع اليهودي وإفقار المجتمع العربي.

إن بناء الذاكرة والتذكر مقابل طمس الحقائق من الدولة ومؤسساتها، واستغلال الانشغال بهموم الحياة اليومية، يجب أن يكون جزءًا من استراتيجية إعلامية شاملة، تلعب فيها وسائل الإعلام العربية المختلفة دورًا فاعلًا.

نحن نعتبر وسائل الإعلام العربية على اختلاف أنواعها، وبغض النظر عن مهنيتها، جزءًا لا يتجزأ من المؤسسات الوطنية الفاعلة في المجتمع العربي، لكن من أجل أن تبقى كذلك في أذهان الأجيال الناشئة، عليها أن تلعب دورًا فعالًا وبناءً في صياغة وعي المجتمع، خاصةً عندما يتعلق الأمر بالمحافظة على بقاء هذا المجتمع.

رئيس التحرير:
بروفسور أمل جمّال
المحرر:
خلود مصالحة

هيئة إستشارية:
أنطون شلحت
سامي مهنا
د. هنيدة غانم
د.أسماء نادر غنايم
شيرين يونس
قاسم خطيب
زهير بهلول
د. جوني منصور
غسان بصول
لطيفة اغبارية

تحرير لغوي:
علي مواسي

إعلام – مركز إعلامي للمجتمع العربي الفلسطيني في إسرائيل
الناصرة 2631, ميكود 16100
هاتف: 04-6001370,
فاكس: 04-6001418
www.ilam-center.org
ilam@ilam-center.org

"إعلام" يستنكر الاعتداء على الزميل الياس كرام والزملاء الصحافيين

إستنكر مركز "إعلام" وبشدة الاعتداء الذي تعرض له الزملاء الصحافيين ومنهم الزميل الياس كرام ونبيل مزاوي العاملين في "الجزيرة" عصر السبت اثناء مسيرة الوفاء السنوية لذكرى شهداء يوم الأرض الخالد.

وفي حديث مع الزميل الصحافي كرام أكد أنه يعاني من أوجاع قوية في الظهر في أعقاب الاعتداء عليه، مستهجنًا ما حدث معه.

ورأى "إعلام" خطورة وخطأ بالغيّن في تحويل مناسبة وطنية مقدسة ومن المفترض أن تكون وحدوية، إلى ساحة للخلاف والاختلاف في الرأي والعقيدة، بينما مجتمعنا وشعبنا أحوج ما يكونان



لمتسع من التعددية وحرية الرأي والفكر والصحافة، وهي حريات لطالما طالبنا بها من خصومِنا ومضطهدينا وقامعينا.

ونوه "إعلام" في هذا السياق إلى أنه بموازاة هذا الاعتداء على الزميل الياس كرام فقد قامت قوات الجيش الإسرائيلي بقمع الزملاء الصحافيين على حاجز قلنديا اثناء تغطيتهم لمسيرة يوم الأرض الخالد في رام الله مما يؤكد أننا نشتت القوى في مواجهة القامع الحقيقيّ.

يُشار إلى أن "إعلام" وكعضو في شبكة "Ifex" (الشبكة الدولية لتبادل المعلومات حول حرية التعبير) يعمل على توثيق الإعتداء على الصحافيين في الداخل الفلسطيني والقدس المحتلة.

استطلاع سلطة البث الثانية: تغطية "الأقليات" لا زالت سلبية

أظهر استطلاع جديد لسلطة البث الثانية، أن مجموعات ثقافية مختلفة لا زالت تعاني من تغطية مهمشة وسلبية في القنوات التجارية، وفي جميع البرامج الترفيهية، والاستضافة، والواقع.

وشمل الاستطلاع على 737 مشتركًا يمثلون العرب، واليهود المتدينين، والمستوطنين، والمهاجرين من إثيوبيا؛ وتمحور حول رؤية المستطلعين لتغطية المجموعات الإثنية والثقافية في القنوات التجارية كافة، تلفزيونية وإذاعية.

وأجاب نصف المستطلعين بأن القنوات التجارية تظهر اليهود المتدينين بصورة سلبية جدًّا، فيما رأى 43% من المستطلعين أن القنوات التجارية تغطي المستوطنين بصورة سلبية، ورأى 40% من المستطلعين أن القنوات التجارية تغطي المهاجرين من إثيوبيا بصورة سلبية، فيما يرى 30% من المستطلعين أن العرب يظهرون بصورة سلبية جدًّا على القنوات التجارية.

وأظهر الاستطلاع أيضًا أن 77% من المستطلعين يؤيدون التنوع الثقافي في القنوات التجارية، فيما رأى 72% من المستطلعين أن هناك أهمية للمشاركة النسائية في كافة البرامج في القنوات التجارية.

وردت سلطة البث الثانية على نتائج الاستطلاع متجاهلة المعطيات بالقول: هذا يدل على أن التنوع الثقافي مهم جدًّا للمستهلك الإسرائيلي. فيما لم تقدم أي تصريح حول المخطط لتغيير الواقع المُشار إليه في الاستطلاع.

بدءًا من آذار... فأر المدينة سيختفي

لا شك أن أزمة الصحافة المطبوعة مستمرة، فبعد المشاكل العديدة التي تعرضت لها الصحف الكبيرة، والتي أدت إلى تقليصات كبيرة في عدد الموظفين والصحافيين، عُلِمَ أنه بدءًا من آذار/ مارس 2013 الماضي، اختفت مجلة "عَخْبارْ هَعيرْ" (עכבר העיר)، التابعة لصحيفة "هآرتس"، بنسخته المطبوعة، فيما ستستمر على صفحات الإنترنت.

يُشارُ إلى أن أزمة "عَخْبارْ هَعيرْ" بدأت قبل 3 سنوات، حيث تم في أعقاب تلك الأزمة دمج المجلة مع مجلة "هَعيرْ" (העיר)، والتي تصدر عن مجموعة "هآرتس" أيضًا، بهدف تقليص عدد الموظفين والتوفير في المكاتب، لكن قبل عامين تقرر أيضًا دمج مكاتب الصيغة المطبوعة مع نشرات الإنترنت للتوفير.

ومع مرور الوقت ساء حال "عَخْبارْ هَعيرْ" –الإنترنت والمطبوعة- حتى بدأت "هآرتس" بالبحث عن مستثمرين، خاصة لموقع الإنترنت، والذي يدخله وفقًا لمعطيات "هآرتس" 400 ألف متصفح يوميًّا، لكن على ما يبدو فإن مساعي البحث لم تنجح.

وفي تعقيب لها، قالت "هآرتس" إنه حتى الآن لم يتقرر نهائيًّا إغلاق الصيغة المطبوعة لـ "عَخْبارْ هَعيرْ"، لكن الاحتمال وارد جدًّا في حال لم يتم العثور على مستثمر.

BBC تخضع لخطة تقشف تجبرها على خفض نفقاتها بمقدار 20% حتى العام 2017

تخضع هيئة الإذاعة البريطانية "بي بي سي"، في الآونة الأخيرة، لخطة تقشف تجبرها على خفض نفقاتها بنسبة 20% حتى العام 2017، مع إلغاء نحو 2000 وظيفة. وحسب "الاتحاد الوطني للصحافيين"، فإن "بي بي سي" خسرت 7000 وظيفة منذ 2004.

وكان صحافيو هيئة الإذاعة البريطانية "بي بي سي" قد نفذوا في شهر شباط / فبراير الأخير، 24 ساعة احتجاج على عمليات تسريح لموظفين ضمن خطة للتقشف، ما أدى إلى إلغاء العديد من البرامج.

وجاء الإضراب تلبية لدعوة من "الاتحاد الوطني للصحافيين"، بعد فشل مفاوضات بشأن إعادة توزيع 30 موظفًا قد يسرحون، تسعة منهم يعملون في "بي بي سي" أسكتلندا، فيما تتبع الوظائف الأخرى لإذاعة "فايف لايف"، و"الشبكة الآسيوية"، و"محطة الخدمة العالمية"، وقد تسبب الإضراب بإلغاء العديد من البرامج، وبُثّتْ برامج مسجلة سابقًا.

وقالت الأمينة العامة للاتحاد، ميشال ستانيستريت، إن "المنتسبين إلى 'الاتحاد الوطني للصحفيين' يقومون بتحركهم دفاعًا عن الوظائف وعن صحافة عالية النوعية في المجموعة"، وأضافت أنهم "غاضبون ومحبطون إزاء القرارات المؤسفة التي اتخذت في أعلى هرم الـ 'بي بي سي'، وهي قرارات يجد الصحافيون أنفسهم على إثرها مرغمين على ترك وظائفهم، ما يهدد الصحافة والبرامج عالية النوعية."

وصرح متحدث باسم "بي بي سي" بأن "المجموعة تدرك كم يمكن أن تكون المواقف المترتبة عن عمليات التسريح محبطة وصعبة"، لكنه أبدى خيبة أمل المجموعة لهذا الإضراب، في وقت تبذل فيه كل ما بوسعها لتعزيز عمليات إعادة هيكلة الموظفين والحوار مع النقابات."

وقد اعتذرت "بي بي سي" في بيان عن الاضطراب الذي شهدته برامجها، وقالت: "المؤسف أن الإضراب لا يغير واقع أن على 'بي بي سي' أن تحقق هدفها بتحقيق توفير كبير، وبناءً عليه قد نضطر إلى القيام بعمليات تسريح."

سهيل كرام في حديث لـ "سجال":

نحتفل هذا العام بالعيد العاشر للإذاعة، متجاوزين كل العقبات ومحاولات إفشال المشروع

● أنا أحمل رسالة تنويرية حضارية واضحة، وأجندة أخلاقيات صحافية لـ "إذاعة الشمس"، والربح المادي هو ضرورة لاستمرار عمل الإذاعة ● لا أتدخل بالمضامين وأدير الإذاعة بمهنية ● لا توجد "قائمة سوداء" في "إذاعة الشمس"، والمعاشات تتلاءم مع مجهود العاملين ● نحن بحاجة لتلفزيون، وهناك جدوى اقتصادية وإعلامية لتلفزيون عربي

حوار: أمل جمّال وخلود مصالحة



شهد عام 2003 حدثًا إعلاميا مهما، وهو إطلاق أول إذاعة عربية تجارية. الكثير من الآمال علقت- ولا تزال- على هذه الإذاعة التي بدأت بالبث من الناصرة بملكية لعائلة كرام، آمال وسهيل، وقد ارتبط اسم الإذاعة بالكثير من الأحداث المهمة التي عاشها مجتمعنا الفلسطيني في الداخل وشهدها الواقع الإسرائيلي.

بدأ سهيل مشواره الإعلامي عام 1991، وقد حدثنا في هذا الحوار عن مسيرته حتى إقامة الإذاعة، مشاركًا إيانا نجاحه، وهواجسه، والمشاكل والتحديات التي وقفت أمامه؛ وهو يؤكد على أن سهيل كرام يحمل رسالة اجتماعية سياسية وفكرية، لكن هذا لا يلغي ضرورة الربح المادي من أجل استمرار العمل الإعلامي وأي عمل آخر.

بطاقة تعريف لسهيل كرام

"الإعلام سوسة"، كانت بداية طريقي عام 1977 في جامعة حيفا، في حينه لم تُدَرِّسْ الجامعات الإعلام، ومن رغب دراسة الإعلام كان يسافر إلى خارج البلاد، لكن جامعة حيفا قررت أن تخوض التجربة وافتتحت دورة للصحافة فالتحقت بها بالإضافة إلى دراستي الأكاديمية.

دراسة الصحافة لفتت انتباهي واهتمامي طوال الوقت، حتى حققت حلمي عام 1992-1991.

ماذا كان الحلم؟

في تلك الفترة أصدرت صحيفة خاصة بي، هي "اليوم السابع"، شغلت فيها منصب المحرر المسؤول، وتناوب على تحريرها عدد من الصحافيين، منهم المرحوم سالم جبران.

كانت "اليوم السابع" التجربة التطبيقية الأولى لي في عالم الصحافة، ومنها تعلمت الكثير، كانت بوصلتي التي ترشدني اليوم في إدارة "الشمس"، خاصة أنني تعلمت من خلالها معنى

التعدديـة، وحـق الاختـلاف، والحيـاد، والموضوعيـة والمهنيـة، تعلمت الفصل بين مواقفي وانتماءاتي المهنية الصحافية.

ماذا حدث للصحيفة؟

أغلقت الصحيفة صفحاتها بسـبب الخسارة المادية، ضاعفت كل جهودي للإبقاء عليها، لكن للأسف لم أستطع ذلك، وخطأي أنني انتميت لإطار معين وخصصت صفحاتهـا لدعم هذا الإطار، حيث كان لي نقاش مع "جبهة" الناصرة وتوفيق زياد- أبو الأمين (رحمه اللـه) في حينـه، إيمانًا منـي بالتعددية - وليس العـداء- من أجل الوصول إلى الطريق الأمثل.

علمتني "اليوم السـابع" فيما بعد أن أحافـظ على التعددية وحق الاختـلاف، رغـم أننـي كنت جبهويًـا متحمسًـا وعضوًا فـي لجنة الأكاديميين أبناء الناصرة، التي كانت جزءًا مؤسسًا لجبهة الناصرة الديمقراطيـة، وكنت قد نظمت عدة لقاءات لقيـادات الجبهة في الناصـرة، في حـي اللاتين ومناطق أخـرى، إلا أنني قررت خوض تجربـة "التجمع" (ليـس حزب التجمـع الحالـي)، بالتحالف مع الحـزب الديمقراطي العربي بقيادة عبد الوهاب دراوشـة، إذ كنت أصبو إلى التغيير.

هل اخترت الإعلام من باب "الشهرة"؟

على العكس، دخلت الإعلام من باب الرسالة، وهذا ما أكدت عليه فـي بداية طريقـي في "إذاعة الشـمس"، قلتها مـرارًا: "أنا صاحب رسالة لكن لا أستثني المال"، الرسالة مهمة جدًا، لكن بدون المال لا يمكن الاسـتمرار في الرسـالة، كيف يمكن أن نسوق الرسالة إذا افتقدنا للعنصر المادي؟!

بعيدًا عن تجربتك في الإعلام، حدثنا عنك شخصيًا.

حصلـت على اللقب الأول في العمل الاجتماعي من جامعة حيفا، قبـل ذلك، وتحديدًا عام 1973، كنت قد وصلت إلى القدس لتعلم الطب وبدأت بسـنة تحضيريـة، خلال السـنة التحضيرية وصلني خبر أن أبي مريض جدًا، ساعدني صديق من القدس العربية يومها للوصـول إلى البيت في الناصرة، كنت أتمنى أن ألقاه حيًا، لكني وجدت أن والدي قد فارق الحياة.

أنا الابن الأكبر في العائلـة، ولي خمس أخوات أخريات وأخ أصغر مني، لم أستطع العودة إلى الدراسة بسرعة، لكن لم أيأس، انتقلت إلـى جامعـة حيفا حيث كنـت الطالب العربـي الأول الذي حصل على لقب أول في العمل الاجتماعي في ذلك الحين.

بعد التعليم بدأت العمل في مكتب الرفاه في الناصرة، من ثم عدت إلى مواصلة دراسـتي للقـب الثاني فـي إدارة المراكز الجماهيرية وعلم النفس، بعد إنهاء الدراسـة عملت في مستشفى العفولة في قسم العلاج النفسي.

كيف كانت تجربتك في الجامعة، هل كنت ناشطًا؟

أبـي كأي أب آخـر، كان يحذرني بصـورة دائمة ألّا أقتـرب من أي نشـاط سياسـي أو حزبي، لكن الحماس والدافع لصد الظلم كان يلحـان علي، لذا لـم أعر تحذيرات أبـي أي اهتمام. فـي الجامعة العبريـة كنت في "قيادة الكامبوس" (التجمع اليسـاري اليهودي العربي)، وأنا أول من أسـس لجنـة "مناهضة العنصرية" في الحرم الجامعي.

أذكر جيدًا كيف تقبل اليهود انضمامي إلى إطار "שיקום שכונות" (ترميـم الأحياء)، حيـث عملت علـى ترميم المصـرارة وأحياء فقر أخرى في القدس، كان هذا النشـاط مـن منطلق التغيير وتجنيد الطرف اليهودي لنضال عربي - يهودي مشترك من أجل المساواة؛ كان اليهـود ينظـرون إلي على أنني "العربي الـذي جاء لترميم ما قاموا بهدمه."

كنت نشـطًا في تلك الفترة مع يامن سويسـا، وسـعاديا مرتسيانو، وآخريـن مـن الفهود السـود، وهـو تنظيم يهـودي معـادٍ للتمييز والعنصرية، وقد عملنا على تجنيدهم ضد الاستيطان وقتها ورفعنا شعار: "حليب لأحياء الفقر وليس للمستوطنات."

وصولًا إلى الإذاعة، متى بدأ هذا المشروع وكيف بدأ؟

انطلقت "إذاعة الشمس" بتاريخ 25.07.2003، وهذا العام سنحتفل بالعام العاشـر لتأسـيس الإذاعة؛ خلفنا تجربة كبيرة وغنية. كانت الإذاعـة مدرسـة هامـة للعديد مـن العامليـن فيها، طـورت رؤيتنا وفهمنا لأهمية الإعلام الإذاعي ودوره الاجتماعي.

بعـد "اليوم السـابع" قررت أن أخوض تجربة عالـم الإعلام مجددًا، وكنت قد اتفقـت مع مجموعة من المسـتثمرين لخوض التجربة، وكما ذكرت سـابقًا، تعلمت من خطـأي الأول وقررت أن أتعامل مع هذا المشروع بالكثير من الحذر والمهنية.

حول الشـركاء، ماذا حدث للمجموعة التي فازت بالمناقصة، وهل وقع خلاف بينكم؟

نعـم، كان هنـاك خلاف بين الشـركاء، وقمت بشـراء حصتهم في الإذاعـة بعـد انسـحابهم. عملت جاهـدًا على توضيـح موقفي من المشـروع مع الشـركاء وأن لي رسـالة، كنت أقول دائمًـا إن إقامة مشـروع إعلامي مهني صادق في إسـرائيل شبه مستحيل بسبب الظروف، ولكنها ضرورة ملحة.

على الرغم من ذلك، بدأت دراسة المناقصة لوحدي، وقبل حوالي شـهر من موعد انتهـاء المناقصة التقيت بمجموعـة بيني جئون، التي وصلت إلي بحجة أنها تريد التقدم وبحاجة إلى شخص عربي،

التقيت بحاييم هخت واشترطت عليه مشاركتهم شرط أن أحصل على 51% من الأسهم، الشرط الثاني كان مسؤوليتي الكاملة عن المضامين، وهذا ما تم الاتفاق عليه.

اتفقنا على أن أدير الجانب المضاميني، فيما تقوم المجموعة بإدارة الجانب المالي؛ وفعلًا، ولمدة عام كامل، كانت حسابات الإذاعة تدار في تل أبيب، لم أتدخل في القضية المادية التي كانت مهمة جدًا، كان الأهم في تلك الفترة تثبيت مضامين تبعث الأمل في المجتمع العربي وبناء الثقة مع الجمهور، وبأن تتمتع الإذاعة بالمصداقية.

في بداية طريقنا، كنا متفقين بصورة كاملة، كان المخطط إقامة إذاعة لا تبث فقط في البلاد، إنما للعالم العربي، في حينه زار بيني جئون الملك عبد الله الثاني ليعرض عليه الفكرة، كان هناك حماس كبير للمشروع، لكن بعد فترة أحسست بالتضييق على الإذاعة وعلى نهجي في المضامين الإذاعية المهنية، خاصة وأن بيني جئون التقى إيهود أولمرت وعاد ليسألني إذا كانت لدي

كان هناك خلاف بين الشركاء، وقمت بشراء حصتهم في الإذاعة بعد انسحابهم. عملت جاهدًا على توضيح موقفي من المشروع مع الشركاء وأن لي رسالة، كنت أقول دائمًا إن إقامة مشروع إعلامي مهني صادق في إسرائيل شبه مستحيل بسبب الظروف، ولكنها ضرورة ملحة.

أجندة خاصة، دون أن يوضح قصده من الأجندة، طبعًا أجبت أن لي أجندة خاصة.

التضييقات استمرت، إذ أرسلت لي سلطة البث الثانية مقيمًا، اتضح لي فيما بعد أنه قدم تقريرًا مفاده أنني غير مؤهل لإدارة إذاعة، ويتوجب على سلطة البث الثانية سحب رخصة الإذاعة مني.

لم ينته الموضوع هنا، بدأت أيضًا التضييقات المادية؛ في شهر رمضان في حينه رفض الشركاء في تل أبيب دفع المعاشات، فقمت بدفعها من جيبي الخاص، خيرت العاملين يومها: البقاء معي أو الانسحاب، بعضهم فضل - مع الأسف - الانسحاب.

نصحني صديقي سليم شحادة يومها بالانسحاب، قال لي إن تجربة "راديو 2000" كانت فاشلة وعلي أن أتعلم منها، لكنني صممت على المضي قدمًا، اليوم بعد 10 سنوات "الشمس" تسطع وناجحة بشهادة الجميع.

هل هناك جدوى اقتصادية من الإذاعة؟

بالتأكيد، الإذاعة "واقفة على رجليها"، بودي التأكيد هنا على أن الفضل لا يعود للشركات المعلنة قطريًا، إنما للشركات العربية المحلية؛ 60% من مكاسبنا المالية من المعلن المحلي (طحينة الهلال، وعمر مول، ومركاز همزون يركا... الخ).

ماذا عن الشركات الكبرى، "تنوفا" على سبيل المثال؟

للأسف، الشركات المعلنة الكبيرة لا تهتم بالمجتمع العربي، وإذا اهتمت فهي ترسل لنا الإعلانات عن طريق مكاتب إعلانات تجبي نسبة معينة من ربح وسائل الإعلام، ولا توزع الإعلانات بالتساوي، إنما وفقًا لاعتبارات الربح المادي. هذه كما نعلم مشكلة تواجه كل الإعلام العربي، إذ أن حصة العرب من إعلانات الشركات اليهودية لا تتوافق مع نسبة العرب في الدولة وقدراتهم الاستهلاكية. على سبيل المثال، نحن، المجتمع العربي، نشكل 30% من مستهلكي "تنوفا"، لكن هي لا تستثمر أكثر من 1% من ميزانية الإعلانات للمجتمع العربي، وهذه النسبة تقسم على كل وسائل الإعلام عن طريق مكتب إعلانات يحصل على نسبته الخاصة.

ماذا عن مكتب الدعاية الحكومي، هل تحصلون على تمويل منه؟

مكتب الدعاية الحكومي كان مقاطعًا لنا، بعد جهود لعضو الكنيست د. أحمد طيبي ومركز "إعلام" تحسن الوضع. أنا على يقين أن مدير مكتب الدعاية الحكومي يعمل على تحسين الوضع، وإن كانت هناك ضغوطات عليه من سلطة البث بهدف تقوية "صوت إسرائيل" بالعربية.

بمناسبة الحديث عن "صوت إسرائيل" بالعربية، هل تعتبرهم منافسين "للشمس"؟

حسب معلوماتي فإن نسبة الاستماع لهم منخفضة جدًا. هناك ما يميز "إذاعة الشمس" عن "صوت إسرائيل"، وبالتالي يقود إلى نجاحها: أولًا، نحن نمثل نبض الشارع، نحاكي هموم الشارع الفلسطيني المحلي. ثانيًا، نحن لا نزاود في المواقف وننقل الحدث بأمانة كاملة.

تشارك "إذاعة الشمس" مجتمعنا في جميع مجالات حياته، وتعمل من أجل دفعه إلى واقع أفضل، لذا لم تقف صامتة في قضية قتل النساء والعنف ضدهن، أطلقنا حملة لاقت أصداءً كبيرة، كذلك في الانتخابات الأخيرة تألمنا من تدني نسبة التصويت في



ما يميز "إذاعة الشمس" عن "صوت إسرائيل"، وبالتالي يقود إلى نجاحها: أولًا، نحن نمثل نبض الشارع، نحاكي هموم الشارع الفلسطيني المحلي. ثانيًا، نحن لا نزاود في المواقف وننقل الحدث بأمانة كاملة.

المجتمع العربي، فأخذنا على عاتقنا المسؤولية وقمنا بتشجيع المستمع ليذهب إلى صناديق الاقتراع وينتخب.

"إذاعة الشمس" تحافظ على تعددية الآراء وقبول الآخر المختلف، ولا تخاطب فئة معينة؛ موظفو الإذاعة من كل بلدات المجتمع العربي، ومن كل الشرائح الاجتماعية، وهذا بحد ذاته يمنحها المصداقية والشرعية والنزاهة.

عودة إلى سلطة البث الثانية، ألا زالت تطالكم شكاوى وتضييقات؟

شعوري أن سلطة البث الثانية تفتخر بمهنية "إذاعة الشمس"، لكن من ناحية أخرى، هناك تعامل سياسي غير مهني مع الإذاعة. في مؤتمر إيلات تحدثت إلى الرقيب العسكري وشددت على أن رقابة سلطة البث الثانية في بعض الأحيان هي سياسية وليست مهنية.

الإعلام الإسرائيلي يفتخر بأنه بطولي، برأيي هناك تناقض بين البطولة والمهنية، لا يعقل أن تكون مهنيًا وبطوليًا، هذا يلغي الحياد في مسألة تغطية الأخبار. من ناحية ثانية، تعمل سلطة البث على رصدنا 24 ساعة، هناك شخص وظيفته الاستماع إلى "إذاعة الشمس".

هناك أخطاء حصلت خلال البث، كما هو الحال في بعض ما قاله أحد المذيعين في قضية الأسرى، لكن هذا ليس خط الإذاعة. قمنا بتوزيع تعليمات للمذيعين تؤكد على ضرورة العمل بمهنية، بمعزل عن المواقف الشخصية؛ أنا لي مواقفي الشخصية، لكن خلف المايكرفون أنا شخص آخر مختلف تمامًا، أطرح الحدث بمهنية مطلقة.

وللتوضيح أكثر، لمذيعي "الشمس" هناك حرية كبيرة في التعبير، لكنها مشروطة بالمهنية، برامج سناء لهب، وأحمد البحيري، ومقبولة نصار، معروفة بجرأتها وحدتها، لكنها تخضع للقواعد المهنية في الإعلام.

من الواضح أن سلطة البث لا تلعب دورًا تواصليًا، فهل توجه لهم رسالة؟

نعم، هي لا تلعب دورًا تواصليًا ولا تحافظ على الحوار أو تفهم خصوصية المجتمع العربي؛ طلباتها أحيانًا تعجيزية، فعلى سبيل المثال يوم "الكارثة والبطولة" طُلِبَ مني عدم بث إعلانات، وأنا أتقيد بهذا. لكن مثلًا هذا العام، وبسبب بث أغنية، وصلتني شكوى من سلطة البث الثانية، حتى الآن أنا مدين لهم بمبلغ 70- 80 ألف شيقل غرامات.

وظيفة سلطة البث الثانية، برأيي، هي أن تلعب دور الرقيب على القضايا المهنية في الإعلام، لكن ليس للمضامين؛ إذا كانت المضامين تمس بالآخر، فلهم الحق أن يشيروا إلى ذلك، لكن ليس أن يقوموا بمعاقبتي.

في آخر جلسة استماع قلت لهم بوضوح إن المؤسسة الإسرائيلية ورقابتها على المضامين قتلت الصحافة العربية، لذلك نرى اليوم عشرات من وسائل الإعلام جل همها الحصول على الإعلان وليس المهنية الصحافية، ما أوصل إعلامنا إلى الحضيض.

هل برأيك اقتصادنا المحلي يحتمل إنشاء إذاعة أخرى؟

جوابي سلبي، وهو ليس جوابًا اعتباطيًا، بل يستند إلى دراسة اقتصادية. أي محاولة لإقامة إذاعة أخرى ستؤدي إلى خفض مستوى المضامين في البث الإذاعي، وكما أسلفت، كثرة وسائل الإعلام ساهمت في تدني مستوى صحافتنا.

على مستوى الموظفين، كيف تفسر ترك الكثير من الموظفين للإذاعة بعد خلاف؟

يعمل اليوم في "إذاعة الشمس" ما يقارب الـ 70 موظفًا في مناصب مختلفة؛ أنا مدير ديمقراطي، خطوطي واضحة جدًا، إذا

اتبع الموظف تلك الخطوط "يظل على راسي"، لكن هناك من لا يعي أن الربح للجميع والخسارة لي وحدي. لا يمكن التعامل مع الإذاعة وفقًا للأهواء الشخصية، بالإضافة إلى أنه من حق كل شخص أن يبحث عن مجال يلائم تطلعاته ورغباته.

الإذاعة مؤسسة تشجع على الانتماء، أنا لا أتدخل بالمضامين، لكن عندما يصل الأمر لشكوى بسبب تفوهات أحد المذيعين، أو لمقابلة الشخص نفسه عدة مرات في اليوم، طبعًا سأتدخل، وهذا تدخل طبيعي، من منطلق المسؤولية المهنية، وليس لأني أرغب بذلك؛ نحن نحترم ونقدر كل من يشارك في برامجنا ودائمًا نضيف أسماء جديدة.

هل أنت نادم على ترك أحد المذيعين أو الموظفين للإذاعة؟

أنا نادم على كل من غادر طاقم "إذاعة الشمس"، لكن في الوقت نفسه أشدد على أن اللذين اعتقدوا أن خروجهم سيغلق أبواب "إذاعة الشمس" واهمون؛ الإذاعة مستمرة بعطائها، لدينا عاملون مهنيون ومجتمعنا مليء بالكفاءات.

هل هناك جلسات تحرير؟

طبعًا، بالإضافة إلى ذلك هناك ما يسمى بالـ Line Up، يعمل طاقم صحافي على تحضيره لكل الزملاء. هناك نقاش دائم بيننا حول هذا البرنامج، وأشدد مرة أخرى، المشكلة ليست بالمضمون إنما بالمهنية، ونقاشنا هو مهني لا غير.

لطالما سمعنا عن وجود "قائمة سوداء" في "راديو الشمس"، فما هي؟

أعوذ بالله، لا يوجد في الإذاعة أي قائمة سوداء. وللتوضيح أكثر، قبل فترة زمنية أُجْرِيَتْ مقابلة مع محامٍ معروف، كان لي تحفظ من المقابلة، إذ كانت أقرب إلى العلاقات العامة منها إلى مقابلة إذاعية، في حينه طلبت من الزميل الذي أجرى المقابلة ألا يكرر ذلك. بعد أسبوع وصلنا موضوع مهم، والمخول الوحيد للحديث عنه هو المحامي نفسه، فقابلناه مجددًا، هذا يؤكد عدم وجود أي قائمة سوداء أو أي تحفظ من أي شخصية.

هل هناك برامج جديدة بانتظارنا هذا العام في "إذاعة الشمس"، وهل ستعود برامج سناء لهب وأمل مرقص؟

طبعًا ستعود البرامج، جوابًا على القسم الثاني من السؤال، برنامج الزميلة أمل مرقص توقف بسبب وفاة والدها، وستعود قريبًا لمتابعته، والزميلة سناء لهب عادت إلى برنامجها فعلًا.

بالنسبة للبرامج الجديدة، سيكون هناك برنامج صحة جديد، وآخر اقتصادي، وستكون برامج أخرى أيضًا، ثم إن هناك اتجاه لتقوية موقع الإذاعة على الإنترنيت، فلا يعقل أن نكون إذاعة كبيرة وضخمة بدون موقع إخباري قوي.

كيف تقيم واقع إعلامنا العربي المحلي؟

للأسف ضعيف، الصحافي تحول إلى مصور لحوادث طرق وناقل أخبار طابعها الأساسي علاقات عامة، معظم صحافتنا تركز على الحوادث وتغيب القضايا الكبرى التي تحتاج إلى اهتمام خاص؛ مثلًا نفتقد في إعلامنا للتحقيقات الصحافية، وهي مكلفة بحد ذاتها. فقر الصحافة المادي ينعكس على فقر المضامين، وهذه مشكلة تحتاج إلى علاج من مؤسسات مجتمعنا.

في السابق سمعنا مصطلح Scooper، هذا المصطلح غير موجود في صحافتنا اليوم، والتي هي أشبه بنشرات إعلانية.

لكن، لكي تطور الصحافة أنت بحاجة أيضًا لتشغيل كفاءات ودفع معاشات، فالمذيع يشكو من معاش غير ملائم لطاقته وجهده.

هذا ليس صحيحًا، فقد عملت في الإذاعة أسماء لامعة. الكفاءات التي تثبت جدارتها تحصل على المردود المالي الذي ترغب به، ناهيك عن أن هناك مجالًا كبيرًا للتقدم، وأكبر مثال على ذلك زميلنا جاكي خوري، الذي بدأ مراسلًا واليوم يدير غرفة الأخبار، واستلم مراكز إدارية.

معظم صحافتنا تركز على الحوادث وتغيب القضايا الكبرى التي تحتاج إلى اهتمام خاص؛ مثلًا نفتقد في إعلامنا للتحقيقات الصحافية، وهي مكلفة بحد ذاتها. فقر الصحافة المادي ينعكس على فقر المضامين، وهذه مشكلة تحتاج إلى علاج من مؤسسات مجتمعنا.

هناك "خبرية" تقول إنك ستدخل شريكًا في مشروع تلفزيون "هلا"، هل هذا صحيح؟

بودي التوضيح بداية أن هناك جدوى اقتصادية كبيرة من تلفزيون عربي، أنا مستاء جدًا لعدم انطلاق المشروع، وبرأيي، ما آلت إليه أمور التلفزيون كانت بسبب سوء الإدارة وكثرة الشركاء.

فكرت أن أكون جزءًا من هذا المشروع، لكن مرة أخرى كثرة الشركاء بحد ذاتها إشكالية، لكن مع 51% من الأسهم وإدارة سليمة برأيي هذا التلفزيون سينجح وبصورة كبيرة أيضًا؛ موضوع دخولي شريكًا ليس مطروحًا اليوم.

"الاتحاد" صوت يوم الأرض وصَداه

هشام نفاع

وقفت جريدة "الاتحاد" في آذار 1976، وحيدةً، أمام حشد وسائل الإعلام السلطوية، عبرية منها وعربية. مطلع ذلك العام الفصْل، كانت السلطات الإسرائيلية تعدّ مشروع مصادرةٍ ضخمًا لأراضي البطوف، وجنّدت إعلامها لتبريره بمزاعم "التطوير" وحقارة "التهويد". "الاتحاد" انخرطت في المواجهة الشرسة، مثّلت موقف ومصالح جماهيرنا وجعلت صفحاتها منبرًا للدفاع عن الناس وأرضهم.

لكتابة هذا المقال عدتُ إلى أرشيف "الاتحاد" الورقيّ وسجّلتُ تسلسلًا للأحداث وفق ما كتبته الجريدة في عناوينها، افتتاحياتها، تقاريرها ومقالاتها. الصورة المتشكلة هي لجريدة لم تواكب الحدث فحسب، بل انخرطت في صنعه وتحضير/تحريض الرأي العام له، وبخط تحريريّ واضح ومنهجي.

بدأ السيل بـرذاذ في عزّ شتاء 1976: "كفر قاسم في معركة الأرض! لجنة شعبية لمواصلة الكفاح"، كما كتبتْ في 13.01.76، وأفادت في عددها التالي، 17.01.76 – إذ كانت جريدة نصف أسبوعية تصدر كل ثلاثاء وجمعة: "تحرّك شعبي واسع ضد مصادرة باقي الأرض العربية"، وكتبت: "ستجري في الأيام القريبة التحضيرات لمؤتمر شعبي في البطوف للمطالبة بفتح منطقة 9، بعد أن أوقف البوليس إصدار التصاريح لأصحاب الأرض فيها لدخول هذه المنطقة تمهيدًا للاستيلاء على أراضيها"؛ وتابعتْ في 20.01.76 ما سيكون مفتتح قصة جماهيرنا الأنصع: "مجالس عرابة ودير حنا وسخنين تتنادى للدفاع عن الأرض المهددة"، و"عرب السواعد متشبثون بأراضيهم. ومثلهم أهالي القرى المحيطة بمنطقة 9."

صدى نضال جماهيرنا دوّى حينذاك في "الكنيست" بكلمات النائب الشيوعي توفيق طوبي، كما نقلتها "الاتحاد": "إن منع الفلاحين في منطقة 9 من الوصول إلى أرضهم هو جزء من مخطط المصادرة وحرمانهم منها... هذا المخطط سياسة عنصرية ترمي إلى اقتلاع شعب وحرمانه من أراضيه التي عاش عليها واعتاش منها خلال أجيال طويلة متعاقبة.. إن الجماهير العربية تساندها القوى الديمقراطية اليهودية ستناضل بكل ما أوتيت من قوة دفاعًا عن أرضها وعن حقوقها"؛ وأعلنتْ فيما عكس بأصالة نفَس جماهيرنا: "مجالس سخنين وعرابة ودير حنا تقرر: التعلّق بالأرض حتى الموت!"

كأي صحيفة لا تكتفي بالتقرير بل تضطلع بمسؤولية التثوير، صاغت الجريدة الموقف في افتتاحيتها، "كلمة الاتحاد"، يوم 13.02.76 (على الصفحة الأولى): "إن ما يجري الآن من هجوم شامل على البقية الباقية


جماهير الشعب تتحدى الإرهاب وتتنادى للإضراب
الاتحاد

من أرض العرب في إسرائيل، وباسم "التهويد" وبدون لف أو دوران، هو فضيحة عالمية كبرى، وهو استعراء – ستربتيز – يجب أن يثير اشمئزاز وقلق واحتجاج كل إنسان شريف ومتعقل في إسرائيل"، ونصحت/حذّرت: "وحسْب السلطات أن تتذكر تاريخ تعاملها الطويل والمأساوي مع الجماهير العربية في إسرائيل في هذا المجال. ولا بأس بأن يقوم القدامى من المسؤولين بإبلاغ المسؤولين الشبان والجدد من بينهم – من مستشارين وخبراء ومدراء – كيف وقفت الجماهير العربية، في

الماضي أيضًا، وحتى حين كانت أقلية ضئيلة ومفككة ومعزولة، في وجه إجراءات المصادرة وغول النهب. فلم تستطع السلطة "الجبارة" أن تصادر دونمًا من الأرض إلا بعد اعتقال العشرات بعد فرض الحصار على القرى المنكوبة وإعمال أيدي القمع البوليسي والنفي وأشد الإرهاب.. فكيف يفكر هؤلاء المسؤولون، وقد تغيرت الدنيا وأصبح الشعب المعزول شعبًا متكاملًا وموحد الصف (...) بأنه في مقدورهم الآن الاستمرار في عملية المصادرة الجنونية؟!"

مانشيت صدر الصفحة الأولى بعد أربعة أيام بشّر بالتّالي: "خمسة آلاف مكافح في مؤتمر سخنين الاحتجاجي"، وتحت صورة للنشاط الشعبي كتب "مندوبنا الخاص" بلغة دافئة منحازة لا تكتفي بالتقريريّة الجافة: "لقد تحوّلت هذه القرية البطوفية الكبرى إلى قِبلة الشعب كله حتى أقصى النقب للوقوف في وجه المؤامرة السلطوية التي تستهدف مصادرة أراضي الملّ.. تحوّل المؤتمر إلى مظاهرة شعبية جبارة تعبّر عن تصميم الجماهير العربية على مقاومة مخططات سلب الأراضي"، ومما قاله في هذا المؤتمر القائد والشاعر توفيق زياد: "الأرض وطن وليست مصدر رزق فقط، والدفاع عنها أمر مشروع حيث كان، وإن لشعبنا تقاليده في الدفاع عن أرضه كما حدث في كفر مندا وكسرى."

يكتب صليبا خميس بمثابة الرسالة للسلطة وأعوانها من أبناء جلدتنا: "مارد الشعب قد خرج من القمقم.. وحان الوقت لأن تحترم حكومة إسرائيل إرادة الجماهير العربية وحقوقها..

مخاطبة الرأي العام العالمي بقضيّة هذا الجزء الباقي الحيّ من شعبنا ليس نهجًا جديدًا، فقد نشرت "الاتحاد" في 20.2.1976 على رأس الصفحة الأولى خبرًا عن سفر النائبين الشيوعيين توفيق طوبي ومئير فلنر إلى موسكو، وعن مؤتمر صحفي عقداه في الطريق، حيث قال طوبي فيه: "إننا نغادر البلاد ونحن قلقون من نتائج السياسة المتبعة مع العرب في إسرائيل، فنحن في أوج معركة ضد المس بحقوق العرب في أراضيهم، هناك برامج متنوعة بأسماء مختلفة تهدف إلى سلب الفلاحين العرب أراضيهم."

ثم جاء بالتفصيل ما حذّرت "الاتحاد" منه، فخطّت في المانشيت الرئيس في 02.03.76: "الحكومة تقرر مخطط مصادرة الأراضي العربية الشامل في الجليل؛ سخط الجماهير العربية متصاعد على قرار المصادرة ورفضًا له"؛ وعلى الصفحة الأولى نفسها نشرت بيان المكتب السياسي للحزب الشيوعي بعنوان "لا لمصادرة الأراضي العربية والتهويد"، والذي وصف المخطط بالعنصري وبالعمل المغامر الذي "يهدد مستقبل العلاقات بين الشعبين."

بعد أيّام يكتب صليبا خميس (05.03.76): "الجماهير العربية بجميع فئاتها من فلاحين وعمال ومثقفين عازمة على التصدي للمطامع، بالدفاع المشروع عن الأرض التي يملكونها في وجه سياسة هدفها، منذ أن بدأ الاستيطان الصهيوني في فلسطين، الاستيلاء على الأرض، كل الأرض"، وأكّد: "إن شعبنا بدأ يدرك بتجربته التاريخية أن ليس أمامه سوى النضال المثابر دون هوادة ضد التآمر على حقوقه، وعلى مستقبله في هذه البلاد"؛ وعلى الصفحة نفسها حذّر إميل حبيبي من "كفر قاسم ثانية" في إشارة للمجزرة، وكتب: "في مطلع هذا الأسبوع، في السنة العشرين على مجزرة كفر قاسم، اقترف حكام إسرائيل فعلة مشابهة في شناعتها وفي أهدافها، وأعني قرار الوزارة الرابينية (نسبة ليتسحاق رابين) في يوم 29.2، مصادرة عشرين ألف دونم في الجليل. إننا بصدد كفر قاسم ثانية – في بشاعة المجزرة وفي أهدافها"، وهي نبوءة تحققت بالبنادق!

صوت جماهيرنا انعكس بوضوح صافٍ حازم على أولى صفحات "الاتحاد" في عددها التالي: "يوم الأرض.. في 30 آذار"، وكتبت في افتتاحيتها: "لقد وقع قرار الإضراب على رأس المسؤولين وقع الصاعقة، فأخرجهم عن طورهم، ما يؤكد مجددًا أن الجماهير العربية بوحدة صف وتصميم تستطيع أن تجعل السلطات تحسب لها ألف حساب قبل المساس بحقوقها التي تريد السلطات أن تكون مهدورة"، وبلهجة تراوحت بين التحذير والتهديد تابعت: "إن الأيدي التي تمتد لضرب نضال الجماهير العربية العادل، إن كانت أيدٍ عربية فستحترق في حمأة هذا النضال، وإن كانت أيدي السلطة فلن تجني سوى تسعير هذا النضال."

وسط تشويهات صحف السّلطة عن أن دعاة الإضراب "حفنة"، تتابع في عددها يوم 12.03.76 على أولى صفحاتها: "تعاظُم تأييد الإضراب العام دفاعًا عن الأرض"، وتتحدث عن إقامة "لجان الإضراب المحلية" لتنسيق وإنجاح النضال؛ ويكتب هنا سميح القاسم في مقال بعنوان "اسمع يا إسرائيل": "لم يعد من عمل سوى التصدي لكم بكل ما أوتينا من طاقة.. لم يعد من عمل سوى التوجه المثابر إلى ضمير شعبكم وإلى ضمير العالم.. لم يعد من عمل سوى خروجنا إلى الشارع.. سوى التظاهر أمام الكنيست وأمام الأمم المتحدة.. سوى الإضراب والصمود والمقاومة..". وبعنوان ملؤه التحدّي، "المارد يخرج من القمقم"، يكتب صليبا خميس بمثابة الرسالة للسلطة وأعوانها من أبناء جلدتنا: "مارد الشعب قد خرج من القمقم.. وحان الوقت لأن تحترم حكومة إسرائيل

إرادة الجماهير العربية وحقوقها.. إن عهد تنصيب بعض الشراشيح والأذناب ممثلين عن الجماهير العربية في إسرائيل ليكونوا ناطقين باسمها، قد ولى إلى غير رجعة.. الزحف على البطون اليوم لا يقود الزاحفين إلا إلى سلال القمامة والنسيان."

تصدّت "الاتحاد" لبعض ضعفاء النفوس الذين صرّحوا تحت الضغوط بأن لجنة الدفاع عن الأراضي "تسرّعت بقرار الإضراب"، فنقلت قرار اللجنة (16.03.76): "الإضراب والمظاهرة دفاعًا عن الأرض حتى تتراجع الحكومة عن المصادرة"، وتكتب: "إن السلطات، في حالة من الإفلاس العام لتبرير موقفها، تلجأ الآن لتجنيد نواب إسرائيليين ومستشارين من العرب لتفكيك وحدة الجماهير العربية. ولكن التصميم الشعبي ووحدة الصف التي لا مثيل لها تنعكس في الاجتماعات الشعبية الضخمة، وفي أن لجان الدفاع عن الأراضي تتألف في كل مدينة وقرية."



وتوالت التعبئة في الأيام العشرة الأخيرة السابقة ليوم الاضراب؛ مانشيت: "مؤتمرات شعبية استعدادًا ليوم الأرض والإضراب الشامل"؛ مقال لإميل حبيبي: "المعركة جدية وأهدافها ممكنة التحقيق" (19.03)؛ مانشيت: "الاستعداد لإضراب 30 آذار بعزيمة لا تتزعزع رغم الإرهاب البوليسي"؛ افتتاحية: "على الجماهير أن تصد بقوة إرهاب السلطات وتشدد نضالها دفاعًا عن الأرض" (23.03)؛ مانشيت: "الجماهير العربية ستُضرب في 30 آذار دفاعًا عن أراضيها رغم الإرهاب" (26.03)؛ وهنا، ما يؤكد دورها التحضيري/التحريضي، أعلنت لقرائها: "بمناسبة يوم الأرض: تصدر الاتحاد الاثنين 29.3 بدلًا من الثلاثاء 30.3"! ونشرت تقريرًا عن اجتماع لجنة السلطات المحلية في شفاعمرو الذي انعقد "تحت حصار وعدوان بوليسي وبحضور كبار مسؤولي المخابرات ومكتب رئيس الحكومة" - يومَ أعلن توفيق زياد رغم تخاذل عدة رؤساء مجالس: "الشعب قرر الإضراب"، وكتبت "الاتحاد": "وأما الاعتداء البوليسي الفظ فإنه يثير أشد الاستنكار وسترد عليه الجماهير بتحويل الإضراب العام إلى إضراب شامل احتجاجًا على المصادرة واحتجاجًا على الإرهاب البوليسي حتى تفهم السلطة أن العنف لا يزيد الشعب صاحب الحق إلا عنفوانًا."

فيما يشبه "النداء الأخير"، توجه صليبا خميس إلى "أخي العامل في المصنع، في الحقل، وتحت السماء والطارق، شعار إضرابك في يوم الأرض 30 آذار، تضامنًا مع كافة أبناء شعبك دفاعًا عن أرضك وحقك في ملك آبائك وأجدادك، امتد باعه كعمود من نار ونور يعانق السّحب... يجب ألا تخيفكم تهديدات قيادة الهستدروت الغاشمة."

في 29 آذار 1976، ليلة الإضراب، صرخة عنوانها الرئيسي: "جماهير الشعب تتحدى الإرهاب وتتنادى للإضراب".. وهو ما حدث.. التحدّي والإرهاب؛ ستة شهداء أبرار بنار إسرائيل!

غداة الحدث العظيم الناصع، وفي عدد خاص (بالقطع الصغير)، يوم الأربعاء، 31.03.1976، خرجت "الاتحاد" بمانشيت حزين ومُدين: "مجزرة كفر قاسم ثانية في الجليل والمثلث"، وببيان لجنة الدفاع عن الأراضي: "المجد لشهداء الكفاح من أجل الأرض والحقوق المتساوية"؛ وفي افتتاحية لا تُنسى حدّدت المعادلة بعنوان: "شعب الشهداء وحكومة المجازر"، وكتبتْ: "لقد روت دماء أبناء هذا الشعب الأرض التي استشهدوا في سبيلها، ولن يتخلوا عنها... الخلود لذكرى أبناء الشعب الشهداء البررة! والقصاص الرادع والعار الأبدي للقتلة المجرمين وللذين خططوا هذه الجريمة البشعة."

في ذلك اليوم البطولي الحزين – كطبْع ملاحم الشعوب - كان عنوان مقال رئيس التحرير إميل حبيبي كثيف المعاني: "شعبٌ يتهادى نحو مستقبله بعباءات الشفق الأرجواني"، وفيه الخلاصة: "إن بطولة الجماهير العربية التي استطاعت أن تعيش في وطنها وأن تتشبث بأرضها وحقوقها وأن تربي أجيالها على القامات المرفوعة، هي بطولة أسطورية تستطيع أن تتبختر بها أمام العالم أجمع"، وبالفعل، لقد أُثبِتَتِ المقولة وثبت الفعل وتثبّت البقاء.

مراسلونا والثوابت الوطنية.. يوم الأرض حالةً

تقرير: ميسون زعبي

يوافق الثلاثين من آذار هذا العام الذكرى الثامنة والثلاثين ليوم الأرض، يوم تنادى الفلسطينيون في الداخل الفلسطيني عام 1976 إلى تنظيم مظاهرات حاشدة في كل المدن والقرى الفلسطينية احتجاجاً على مصادرة السلطات الإسرائيلية لـ (31) ألف دونم من أراضي الجليل في عرابة، وسخنين، ودير حنا، وغيرها.

لقد أصبح هذا اليوم منذ تلك الحادثة يومًا للمحافظة على الأرض الفلسطينية من التهويد، ورمزًا لوحدة الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات، فجماهير شعبنا وفي كل أماكن وجودها، جعلت من هذا اليوم مناسبة من أهم مناسبات التاريخ الفلسطيني، تعلن فيه تمسكها بكل الأرض والوطن الفلسطيني، مناسبة تؤكد فيها التزامها بتحرير فلسطين، وتؤكد فيها حق العودة لكل اللاجئين الفلسطينيين الذين أجبرتهم الحركة الصهيونية على الخروج من أراضيهم عبر تهجيرهم، وقامت باقتراف المذابح والمجازر الجماعية لإرهابهم وإجبارهم على الرحيل، وذلك في مخطط مدروس لهدم ما يزيد على 500 قرية فلسطينية، مسحت وجودها فيما بعد، في محاولة واضحة لتزييف تاريخ الأرض كي يتلاءم مع الروايات الإسرائيلية.

باتت ذكرى يوم الأرض موضوعًا متداولًا في الأجندة الإعلامية الجماهيرية، وأيضًا السياسية، ويعتبر حدثًا إعلاميًا في تغطيته عبر وسائل الإعلام المختلفة، العربية منها والعبرية، وفي هذا العدد من مجلة "سجال" وجدنا ضرورة لإلقاء الضوء على جانب العمل الإعلامي والتغطية في ذكرى يوم الأرض، وكيف يتعامل الإعلام والصحافيون بالميدان مع هذا اليوم.

هل باتت ذكرى يوم الأرض مجرد حدث سنوي ولا بد من تغطيته واستنساخ التغطية سنة تلو الأخرى؟ أم أن هناك أجندة تعامل إعلاميه معمقة معها؟ وكيف يرى الصحافيون دورهم ودور وسائل الإعلام في الحفاظ على الثوابت الوطنية في ذكرى يوم الأرض؟

بهذه المناسبة، ارتأيت لقاء عدد من الصحافيين في المجتمع العربي الفلسطيني داخل إسرائيل، والذين يواكبون هذا اليوم ويقومون بتغطيته من الميدان، ونقله عبر وسائل الإعلام المختلفة، منها العربية المحلية، والعبرية، والفضائيات العربية.

قال المراسل الصحافي في صحيفة "بانوراما"، عمر دلاشة، في حديثه لمجلة "سجال" حول الموضوع: كوني أغطي منطقة البطوف، فلدي دائمًا أحداث تسبق ذكرى يوم الأرض، إضافة إلى تقارير متجددة؛ هناك سيطرة مطلقة للأخبار المتعلقة بيوم الأرض منذ صباحه وحتى انتهاء مسيرات إحياء ذكراه، وزيارة أضرحة الشهداء وذويهم، وهذا يتيح لي إرسال كم هائل من المواضيع المتعلقة بيوم الأرض لخلق حالة إعلامية تتحدث عنه فقط، وهو أسلوب ناجح منذ سنوات، ويؤثر بشكل مباشر على الجمهور العام وعلى مدى تفاعله مع الحدث وجعله مركزيا لديه. وللحقيقة، فإنه ما كان ليتاح لأي صحافي أو إعلامي خلق هذه الحالة خلافًا لإرادة مالكي وسائل الإعلام العربية بمجملها، وخاصة التجارية، فالنشر المتواصل عن يوم الأرض وقبيله، هو جزء من استراتيجية إعلامية تتبعها أيضًا وسيلة الإعلام بإتاحة الفرصة لهذه النوعية من الأخبار كي تتصدر العناوين.



عمر دلاشة

أعتقد أن دور الإعلام في المحافظة على الثوابت الوطنية يقتصر على التوعية، إضافة إلى توثيق وتكريس أحداث تشكل معًا جزءًا من الذاكرة الجماعية لنا بصفتنا مجتمعًا عربيا، وجزءًا من الشعب الفلسطيني والأمة العربية كلها. فالإعلام هو مرآة للواقع ومراقب محدود القدرة على التأثير، ولا يمكن أن يكون لاعبًا مركزيا في عملية الحفاظ على ثوابت وطنية محددة مثل حالة يوم الأرض، أو عامة، إنما يمكن الحفاظ على هذه الثوابت من خلال التربية والدور الفاعل لمؤسسات المجتمع المدني والأحزاب خاصة.

أما المراسل الصحافي لموقع "بكرا"، محمد خطيب، فقد قال: إن التعامل مع مثل هذا اليوم يستوجب اهتمامًا خاصًا، فالإعلام العربي عادة لا ينصف حق هذا اليوم العظيم، خاصة في ظل استمرار أشكال نهب الأراضي وسلبها التي لا تزال مستمرة، ولكون قضايا الأرض والمسكن هي الشغل الشاغل

لنا أقليةً قوميةً عربيةً في هذه البلاد. إن التعامل مع ذكرى يوم الأرض الخالد إعلاميًا لا يفيه حقه، إذ أن يوم الأرض برأيي لا يعني فقط الاهتمام بالنشاطات التي تقرها قيادات الجماهير العربية في اليوم نفسه، بل يستوجب علينا، ومن منطلق المسؤولية التي يُحَمِّلُها لنا أبناء شعبنا، أن نقوم بتناول عدد من القضايا الملحة التي


محمد خطيب

تعصف بنا في هذا الموضوع، وتحديدًا في ذكرى يوم الأرض الخالد. بصفتي صحافي، أهتم بتغطية هذا اليوم من كافة الزوايا، والبحث عن التفاصيل المميزة لشكل إحياء الذكرى، بمعنى الاهتمام بنقل مواد تحترم مكانتها، وبالتالي فإنني أعمل بشكل منهجي على تحضير برنامج كامل متكامل، عادة يبدأ في أواسط شهر آذار، وينتهي في يوم الذكرى؛ خلال هذه الفترة أهتم بأن أولي لهذه الذكرى الحيز الأكبر ضمن عملي الصحافي، وفي هذا العام تحديدًا على سبيل المثال أفكر بتناول الكوارث التي لحقت بالفلاحين في سهل البطوف نتيجة غمر مياه الأمطار لأراضيهم، وتضرر زراعتهم الشتوية؛ بالإضافة إلى استمرار رفض توسيع الخرائط الهيكلية ومناطق النفوذ للبلدات العربية، وتناول المزيد من القصص وحكايا يوم الأرض الخالد.

أما عن دور الإعلام في الحفاظ على الثوابت الوطنية، فأقول إن وسائل الإعلام بشكل عام لم تحترم بعد المناسبات الوطنية بالشكل الذي يليق بها، ولم تشكل حتى الآن منبرًا محرضًا للجماهير من أجل الخروج وإحياء المناسبات الوطنية (مع استثناء وسائل إعلام محددة تعمل على إحياء المناسبات الوطنية وطرح قضايا وهموم الجماهير العربية وفق أجندة خاصة بها)، إلا أنه عمومًا لا يزال هنالك تغييب كبير في وسائل الإعلام لهذه القضايا، وهو مرتبط برأيي بعاملين أساسيين، الأول هو


سميرة حاج يحيى

انعدام وجود كفاءات مطلوبة، وهذا يعني قلة في المعرفة والمسؤولية لدى عدد كبير من المراسلين العاملين في وسائل الإعلام من أجل نقل الموضوع، والعامل الآخر هو ارتباط وسائل الإعلام اقتصاديًا مع جهات قد لا ترغب بالاهتمام كثيرًا في مثل هذه المواضيع الهامة لنا أقليةً عربية.

بدورها، أعربت المراسلة الصحافية لـ "إذاعة الشمس"، سميرة حاج يحيى، عن أنها تعطي القضية الأكثر التهابًا كامل الإهتمام، كما في كل عام، "إذ أقوم بالمشاركة بشكل شخصي في كافة الفعاليات إحياءً ليوم الأرض، وأقوم أيضًا بتغطية الحدث مهنيًا مع محاولة إبرازه بصفته حدثًا تاريخيًا مهمًا في الرواية الفلسطينية، عبر التركيز على الرواية الشفوية للمهجرين وأصحاب الأرض."

وتضيف: "لدي مخاوف وهواجس أعيشها في كل لحظة، وتحديدًا في الآونة الأخيرة، حيث تنمو وتزداد العنصرية. علينا أن نكون مدركين للخطر الذي يداهمنا كوننا أقلية قومية في البلاد، وفي ظل تبريرات ومسوغات لكراهية العرب، وبما أن الصراع العربي الإسرائيلي مستمر، وسياسة الاحتلال مستمرة بنهجها من قمع، تهديد، تهويد، وتضييق خناق، والتهام أراضٍ، وهدم قرى في النقب، وبناء للمستوطنات وتوسيعها، فلا يمكننا أن نتجاهل أن هذا النهج هو ذاته الذي أدى إلى هبة يوم الأرض، لذلك لن تكون ذكرى يوم الأرض


غادة أسعد

يومًا عاديًا، ولم يكن الأمر كذلك في السابق، بل العكس، علينا العمل على تعميق وتعزيز الشعور بضرورة الدفاع عن الأرض، لأنها المعادل لأن نكون.

من جانبها، قالت الصحافية غادة أسعد من صحيفة "فصل المقال": كانت بداية عملي الصحافية لنقل الحدث والتحدث إلى الأفراد دون أن أعرفهم من قبل، عن مشاعرهم وهم يصرخون بأعلى صوتهم: "يا شهيد ارتاح ارتاح"، كان تقريري الأول الذي كتبته عن يوم الأرض مليئًا بالمقابلات الصحافية من قلب الحدث، كنت متحمسة إلى أبعد الحدود، وقد أثار استفزازي أن هناك شبان صحافيون يتسلقون على أسوار تحيطُ بالمكان المُعَدّ مثل منصة المتحدثين، قرب مجسم شهداء يوم الأرض في سخنين، كنت أود لو أستطيع أن أتسلق سورًا كي ألتقط صورًا للمشاركين، كي أرى الجميع من مكان مرتفع، وكي لا يفوتني شيء مما أود سماعه.

لكنني بعد سنوات طويلة من المشاركات في ذكرى يوم الأرض، والمهرجانات

الجماهيرية بصورة عامة، تبين أن مناسباتنا الوطنية أصبحت واجبًا مفروضًا، نُضْطَرُّ إلى القيام به، ونعود إلى بيوتنا لنقول بيننا وبين أنفسنا: "لا جديد، الحديث هو ذاته، نفرغ طاقتنا ونرفع صوتنا، ثم نعود إلى بيوتنا وكأن شيئًا لم يكن"، حتى أنني بِتُّ أرى أن الصحافة تتناقل ذكرى يوم الأرض كما لو كانت خبرًا عاديًّا، لا يختلف عن أخبار القتل والعنف اليومية.

ولأنني أعمل في مجال الصحافة، بِتُّ أتمنى أن أسمع جديدًا، وأن يتغير برنامج مسيراتنا الوطنية، فرغم إيماني العميق بضرورة إحياء ذكرى يوم الأرض، وبأن هذه المشاركة الجماهيرية هي أمرٌ ضروري، وتُساهِمُ بشكل كبير في التوعية والتثقيف والانتماء الوطني، خاصةً للجيل الشاب، الذي لا يعرف كثيرًا عن شهدائنا الفلسطينيين، إلا أنني كنتُ أتمنى لو تكثفت البرامج في يوم الأرض، سواء في مجال الصحافة، كما أفعل بصورة عامة في الصحيفة التي أعمل بها، حيث نقوم بإعادة سرد تفاصيل ذكرى يوم الأرض، وإجراء مقابلات مع مهتمين ومختصين للتوعية بأهمية المشاركة في إحيائها. وكما هي الصحافة منبر مهم للتثقيف الوطني، هناك أيضًا جهات مختصة من المفترض أن تأخذ على عاتقها مسؤولية الدعوة للمشاركة وتنظيم برنامج توعوي يبدأ من الجيل الصغير، سواء في المدارس أو في الأطر الحزبية والوطنية، وكذلك الحال بالنسبة للجنة المتابعة التي من المفترض أن تكون هي خير من يحمل رسالة الحفاظ على ذكرى شهدائنا بالتواصل مع أبناء مجتمعنا بشرائحهم جميعها، وتعاونهم مع الصحافين سيكون له بالغ الأثر في تغيير روتينية مناسباتنا الوطنية.

وجاء على لسان الصحافي المراسل في أخبار "القناة الثانية" الإسرائيلية، فرات نصار: بالنسبة لي، فإنني أتعامل مع ذكرى يوم الأرض كأي يوم عادي، دون تحضير وتجند خاص لهذه الذكرى، ولا آخذ بعين الاعتبار الانتماء القومي في هذا اليوم. في السنه الأولى من عملي مراسلًا عام 2008، تعاملت مع ذكرى يوم الأرض بتغطية خاصة من خلال تقرير تلفزيوني، لكن منذ السنة الثانية من عملي وحتى هذا اليوم، أنقله مثل أي خبر عابر عادي، دون بحث عن جوانب جديدة، حتى إن القناة الثانية تقوم في هذا اليوم بإرسال مصور للمظاهرة دون مراسل، أو تأخذ الخبر من وكالات الأنباء.

ليس لدي شعور في أن وسائل الإعلام تعمل



فرات نصار

على ثوابت وطنية، إن كانت العبرية منها أو العربية، لربما الصحافة الحزبية فقط من تحاول ذلك، إذ أنني، وبصفتي مراسلًا عربيًّا في قناة تلفزيون إسرائيلية، لا أتعامل مع هذا اليوم كونه عربيًّا، إنما فقط بصفتي صحافيًّا، وهذا ليس من منطلق ضغوطات قد أتعرض لها من القناة كونها قناة إسرائيلية، وكوني مراسلًا عربيًّا.

وكان آخر لقاءات "سجال" مع الصحافي محمد محسن وتد، مراسل "الجزيرة نت"، الذي قال: أنا شخصيًّا، وخلال عملي الصحافي الميداني، كنت محظوظًا بأن كشفت عن مخططات لمصادرة الأراضي عشية ذكرى يوم الأرض، وعليه كانت فعاليات إحياء يوم الأرض بالنسبة لي بمثابة رافعة لتعميق الوعي لجوهر الصراع الحقيقي من خلال القرائن والأدلة، وكانت أحداث آذار من العام 1976 تتفجر للتو، أي أنك من خلال عملك الصحافي لا تكتفي بسرد القصة الصحافية والبحث عميقًا، بل تتطلع للتأثير وإحداث التغيير على جوهر وخفايا الأمور التي تكشفها، لتكون بمثابة جندي ومجند، ومنحاز بالتغطية الصحفية إلى شعبك ومجتمعك، إذ لا يمكن التستر وراء مصطلح الموضوعية الإعلامية، وارتهان تغطيتك وعملك الصحافي لهذا المصطلح الذي طالما غاب عن المشهد الإعلامي الإسرائيلي، الذي من المفروض أن تتحداه وتحرجه بمثل هذه القضايا المفصلية.

هناك أهمية ودور للصحافي في الحراك الشعبي وتجنيد الجماهير، وحشدهم



محمد محسن وتد

للالتفاف حول قضاياهم الوجودية المتعلقة بالأرض والمسكن، لا أن يكون مجرد ناقل للحقيقة ومُسيّر دون أن يؤثر على مجريات الأمور، أو دون أن يساهم بصقل الوعي الجماعي والتثقيف والتوعية.

أبحث من خلال العمل الصحافي الذي يسبق مناسبة إحياء ذكرى يوم الأرض والفعاليات، إلى التميز والتجدد عبر التقارير والتحقيقات، وطرق أبواب كانت موصدة بكل ما يتعلق بالصراع المتواصل على الأرض؛ وكونك تكتب وتعد التقارير للعالم العربي والجاليات العربية في المهجر، فهذا يضاعف جهودك، على اعتبار أنك لا تبحث عن صغائر الأمور وتسعى لتأطير صورة جماعية شاملة تلخص المشهد، حيث لا أتعامل فقط مع الحدث الإخباري الآني الذي ستتناقله كل وسائل الإعلام، ومن ناحية ثانية تجتهد لمخاطبة الرأي العام في العالم العربي، علمًا أن شريحة واسعة منهم تجهل حقيقة وجود فلسطينيين في إسرائيل، وهنا المهمة الصحافية تكون صعبة، خصوصًا في هذا المحيط العربي الزاخر بالأحداث والمتغيرات.

يوم الأرض من منظور الإعلام الإسرائيلي

نبيه بشير

بات جليًا لنا جميعًا، أن وسائل الإعلام المختلفة ليست قناةً تنقل المزاج الجماهيري إلى الجهاز الحكومي والتشريعي والعكس، أي تنقل القرارات والمزاج السائد بين السياسيين إلى الجمهور، وإنما هي وسيلة لبلورة الرأي العام وتطويعه عبر توفير دلالات ومفردات ومعلومات معينة وربط بعضها ببعض، وبالتالي رسم صورة "منطقية" من العسير على القارئ "الخامل" أن يخترقها ويحلّلها؛ ومن هذا المنظور، يعتبر الإعلام جزءًا لا يتجزأ من أجهزة الدولة أو الأمة المهيمنة، وينتج عن أهداف تلك الأجهزة وتفاعلاتها بعضًا ببعض. وبصفته جزءًا من أجهزة الدولة ومن النخبة المهيمنة في المجتمع الإسرائيلي، فإنه يعتبر جهازًا إقصائيًا يعزز هامشية المهمشين ويتغذى على الإجماع الجماهيري (الصهيوني الإقصائي) أحيانًا، وينتجه أحيانًا أخرى.

لاعتبارات أيديولوجية وسياسية وتسويقية، يستعين الإعلام غالبًا بإيحاءات ومفردات تحمل دلالات رمزية لتحويل الحدث إلى حدث مأساوي أكثر مما هو عليه فعليًا، ما يترك آثارًا عميقة في وعي القارئ كإثارة التداعيات الذهنية وشبح التهديد الشخصي لديه، خاصةً في سياق الحديث عن الجماعات المهمشة في المجتمع، مثل الأقليات القومية ومجموعات "المنحرفين" السياسيين (مثل المتظاهرين)، ما يفضي بالتالي إلى نزع الطابع السياسي عن مظاهر الاحتجاج ومطالبات المتظاهرين. يستند كل ذلك إلى مفاهيم واصطلاحات مستمدة من مدرسة "المشكلة الاجتماعية"، كالفوضى، والعنف، والتخريب، ومعاداة السامية، وغيرها.

توقفت الأدبيات البحثية، في الفترة الواقعة بعد حرب العام 1973، عن التحول الطارئ على دور الصحافة الإسرائيلية المتمثل في النقد الذاتي حول تهميش دور رقابة السلطة الرابعة (وسائل الإعلام المختلفة) لعمل أجهزة الحكم في إسرائيل ونشاطاتها؛ ولا يمكن لمس هذا التحول من خلال تناول الإعلام الإسرائيلي المجتمع العربي، وإنما انحصر هذا التحول في تناولها لقضايا المجتمع اليهودي فقط، وقد استمر الإعلام الإسرائيلي - على اختلاف أشكاله وقنواته - بتبني موقف المؤسسة الإسرائيلية، السياسية والأمنية على حدٍّ سواء، وفي أحسن الحالات تشير إلى "آراء" بعض القيادات العربية وتضعها بين مزدوجين.

وإذا اعتمدنا على تقارير صحيفة "هآرتس" نموذجًا للإعلام الإسرائيلي من يوم اتخاذ القرار بالإضراب يوم 30 آذار 1976 (ذلك القرار الذي اتخذ في منتصف شباط)، يتضح أن الصحيفة قد أقدمت على توصيف الإضراب منذ الثالث من آذار بوصفه تهديدًا بالغًا على الاستقرار السياسي والاجتماعي في البلاد، وقامت بتوصيف الإضراب قبل حدوثه (بدءًا من يوم 3 وحتى 29 آذار) بأنه "يوم اضطرابات" و"عنف وحشي"، وبمفردات مستقاة من عالم الإجرام: "عنف"، "تحريض"، "فوضى"، "اضطرابات"، "همجية"، "حجارة" وغيرها، وبأنه فعليًا صراع بين المجتمعين اليهودي والعربي في البلاد؛ ولخّصت الأسباب التي أفضت إلى اتخاذ هذا القرار على أنها جاءت بفعل شدة "التحريضات الخطيرة" الداخلية والخارجية، والاعتراض على "الحضور اليهودي في الجليل"؛ وذهبت إلى أنه يتعين على مؤسسات الدولة التعامل مع الإضراب وقياداته انطلاقًا من مفهوم توجيه الصدمة واعتماد الأجهزة القمعية كالشرطة، و"قوى الأمن"، والأدوات العنيفة؛ وعللت بعد يوم الإضراب سقوط عدد كبير من القتلى والإصابات الجسدية البالغة بين صفوف المتظاهرين أنه ناجم من حدة "عنف المتظاهرين."

استقى الصحافيون معلوماتهم خلال هذه الفترة من المصادر الأمنية والمسؤولين السياسيين اليهود حصريًا، وكل ذلك جاء بغية شرعنة استخدام القوة العسكرية والعنف الشرطي البالغ ضد المتظاهرين، ونزع الطابع السياسي للإضراب، إضافة إلى استخدام تعابير عبرية تحمل دلالات خاصة مثل تعبير "מאורעות / مئورعوت" (أحداث)، والتي تستعمل غالبًا في المعجم الصهيوني لتوصيف عمليات التقتيل والمجازر التي لحقت باليهود في أوروبا منذ العصور الوسطى وحتى العصر الحديث.

فقد اتسمت التقارير الصحفية الإسرائيلية التي عملت على تغطية الإضراب العام، في 30 آذار 1976، بمساعيها الدؤوبة إلى تفريغ المضامين السياسية من جميع أوجه الاحتجاج، والمظاهرات، والخطابات، والمهرجانات العربية التي جرت قبل يوم الأرض وخلاله، وخاصة تلك المضامين المدنية، واستبدالها بدلالات ومضامين مأخوذة من معاجم علم الإجرام التقليدي،

والمعـاداة للسـامية، والعنف العبثي، والفوضويـة الهدامة التي لا هدف لها سـوى التخريـب والعنف والقتل، وهي المسـتندة إلـى مقولـة إن العنف والتخريب هما الهـدف ذاته، ولا يحملان دلالات سياسـية؛ أضـف إلى ذلك طبعًـا الاسـتناد الضمني أو الصريـح إلـى مقولة المعـاداة الأزليـة لليهود التـي تتغذى من مقولـة الفقهاء اليهود القدماء: "عيسـو كارهًـا [أزليًّا] ليعقوب"، والتـي تختصـر ذهنية أن البشـر جميعهـم يعـادون اليهود، لا لسـلوكهم أو أفكارهم، بل لمجرد كونهم يهـودًا. على الرغم من ذلـك، تظهر فـي بعـض المقـالات والتقاريـر القليلة عـن هذه القاعدة مقولة إن هدف هذا "الشـغب"، و"العنف"، و"التخريب" يأتي "للمطالبة بالانفصال عن الدولة إقليميًّا"، والاعتراض على الحضـور اليهودي في الجليـل، ولكن جميع هـذه المطالبات والاعتراضـات تحمـل طابعًـا إجراميًّا وتحريضيًّا أكثـر من كونها تحمل أهدافًا سياسية ومدنية.

كذلـك، تتمثـل إحـدى نتائـج البحـث فـي تقاريـر الصحافـة الإسـرائيلية بتصوير الإضراب، وما أحاطه من نشاط جماهيري، بوصفه تهديدًا للواقع السياسي والاجتماعي فـي الدولة، إضافة إلـى كونـه صراعًـا ومواجهة مع المجتمـع اليهـودي بمجملـه، لا مـع أذرع الدولة وسياسـاتها. كذلـك كشـف لنـا بعـض الباحثين أن الإعلام الإسرائيلي اسـتخدم لغة "التهديد" في مخاطبة السكان العرب وقياداتهم وجماهيرهم، وكأنه طرف عسـكري أو شـرطي من الصراع، وبأنه رفض جميع الأسباب والمسوغات التي حَدَتْ بالقيادات العربية إلـى الإعلان عـن الإضـراب، وتماهى بشـكل كلي مـع جميع مسـوغات الشـرطة، والجيش، والقيادات الإسرائيلية السياسية والأمنية.

استقى الصحافيون معلوماتهم خلال هذه الفترة من المصادر الأمنية والمسؤولين السياسيين اليهود حصريًّا، وكل ذلك جاء بغية شرعنة استخدام القوة العسكرية والعنف الشرطي البالغ ضد المتظاهرين، ونزع الطابع السياسي للإضراب

مهـد الإعـلام الإسـرائيلي السـبيل قبل الإضـراب بأيـام طويلة لنزع الشـرعية عنه كليةً، وتغييب الـدلالات والمطالب المدنية والسياسـية عنه، واعتمد في العديد مـن تقاريره ومقالاته النبرة الكولونيالية، بمفرداتها وصورها المجازية وإيحاءاتها المختلفة، فها هو مراسل صحيفة "هآرتس"، يهودا أرئيل، يعبّر في مقالته (3 آذار 1976) عن عدم قدرته على فهم أهداف الإضراب ومن وقف وراء اتخـاذه، فالإضراب "يتناقض" مع "العقل" و"الأحاسـيس"، ومع جميع "المصالح" والاعتبارات العقلانية والأخلاقية:

إن إنشـاء كرمئيل أفضـى إلى تطور شـبكة الكهربـاء، والمياه، والهاتف، والشوارع، وعادت على جميع قرى المنطقة بالازدهار الاقتصـادي الاسـتثنائي الهائل. فبالإضافة إلـى العمال العرب المسـتوعبين في كرمئيـل، ثمة المئـات من القرويين الذين اسـتفادوا مـن الخدمـات التـي أضيفت فـي محيـط كرمئيل، والتي تشمل خدمات كالمواصلات، والنقل، والتسويق وما إلى ذلك. على الرغم من ذلك، لا يود سـكان قرى أبناء الأقليات في الجليل سماع ذلك أو الاعتراف بهذه الحقائق.

وأضافـت الصحيفـة فـي عنـوان آخر يحمـل العنـوان "إضراب همجـي"، أن نقابة العمال العامة في حيفـا ومحيطها "لن توفر خدماتها القانونية للعمال العرب الذين يضربون أو يتغيبون عن عملهم يوم 1976-3-31، وسيفصلون لهذا السبب."

ورأت صحيفة "معاريف" في السـابع مـن آذار لعام 1976 أهمية بالغة للإشـارة إلى أن "قـرارات مؤتمر الناصـرة" (6 آذار 1976)، تشمل كذلك توجهًا إلى الأمم المتحدة: "دعا بعض المتحدثين فـي المؤتمـر إلـى القيام بإضـراب عن الطعـام أمام مقـر الأمم المتحـدة فـي نيويـورك، والتوجـه الى الـرأي العـام العالمي"؛ وذكـر مراسـل صحيفـة "يديعـوت أحرونـوت" فـي اليـوم ذاتـه: "أن الأوسـاط الحكومية قد أعربت عن استيائها من قرارات مؤتمر الناصرة واعتبرها أخطر قرارات اتخذت منذ قيام الدولة."

وكذلك، نشـرت صحيفة "هآرتس" فـي 28 آذار 1976، في كلمة المحرر، تحـت عنوان "حجارة في وجه العقل"، القول التالي:

إن رؤسـاء المجالس المحليـة العربية الذين صوتـوا إلى جانب إلغـاء الإضـراب [...] يوم الثلاثـاء الماضي تصرفـوا بحكمة [...] وذلـك لأنهـم يدركـون [حقيقـة] أن الإضرابـات ذات الطابـع السياسـي الدولي هي وسـيلة خطرة، وأن الاسـتعانة بها يمكن أن تعـود على من يسـتعملها بضرر بالغ، وربمـا بضرر أعظم من الهدف الذي يسعى إليه الإضراب.

وجـاء في خاتمة كلمة التحرير التهديد الفعلي للسـكان العرب في البلاد وقياداته ومؤسسـاته: "يمكن العمـل قانونيًّا ضد هذا القرار (الإضراب)، ومَن يحاول سـلوك طريـق التحريض والعنف سيتلقى ردًّا مناسبًا."

أمـا يـوم 21 آذار، فقد نشـرت صحيفة "هآرتـس" على صفحتها الأولـى، تقريـرًا رئيسًـا يحمل العنـوان: "يجب اعتمـاد خطوات جذريـة ضد إضـراب العرب في 30 مـن الشـهر"، وخرجت هذه

الصحيفة في يوم الإضراب بتقرير رئيس على الصفحة الأولى يحمل العنوان: "التحريض في أَوْجِهِ"، وقالت الصحيفة مهدِّدةً: "من يزرع الرياح يحصد العاصفة: إن مخططي الإضراب قد شجعوا على أعمال الشغب، فعليهم ألا يستغربوا من قيام قوات الأمن بإعادة فرض النظام العام."

وقد استخدم الإعلام الإسرائيلي منذ بداية آذار وحتى ما بعده التحريض القادم من طرف منظمة التحرير الفلسطينية، وتوصيف الإضراب ضمن إطار الصراع العربي الإسرائيلي على أنه أحد أهم المسوغات لنزع الشرعية عن الإضراب. وقد نشرت صحيفة "هآرتس" (28 آذار 1976) مقالة رئيسة على صفحتها الأولى تحمل العنوان: "ناشطو الحزب الشيوعي يهددون بتحويل أسماء غير المضربين إلى منظمة التحرير الفلسطينية."

استمر التحريض الإعلامي الإسرائيلي بعد يوم الأرض ضدّ السكان العرب وأحزابه وقياداته، وتعزّز هذا التحريض من خلال الاستشهاد بتحليلات لشخصيات سياسية ومستعربين (متخصّصين في الشؤون العربية)، فقد نشرت صحيفة "يديعوت أحرونوت" عشية "يوم الأرض"، نص محاضرات ألقيت ضمن ندوة شارك فيها باحثون من معهد "شيلواح" في جامعة تل أبيب حول السكان العرب في إسرائيل في أعقاب يوم الأرض. عرض شمعون شامير التطورات التي تجري في المحيط العربي العام، وقام بالإشارة إلى السكان العرب في إسرائيل بوصفهم "كتلة خطرة":

في هذه الأيام، يزيد عدد عرب إسرائيل عن نصف مليون نسمة، ويشكلون كتلة خطرة. وينبغي أن نذكر أن عدد السكان اليهود، عشية إقامة الدولة، لم يزد كثيرًا عن نصف مليون نسمة. [...] تمر إسرائيل في مرحلة جديدة، وتقف على عتبة مرحلة السنين العِجاف. ولم تعد دولة إسرائيل تشع قوةً وثقةً كسابق عهدها.

كذلك، ارتفعت أصوات عديدة في الشارع الإسرائيلي مطالبة بنزع الشرعية عن الحزب الشيوعي وقياداته، وسحب صلاحيات رؤساء السلطات المحلية العربية. تناول أهرون غيفع مثل هذه المطالبة في إحدى مقالاته في صحيفة "دافار" يوم 6 نيسان 1976، جاء فيه إن ذلك "لن يحسن صورتنا في الخارج (...) وإنه لن يزيل السبب الحقيقي للاضطرابات في الناصرة، والمثلث الصغير، والمتمثل في وجود حركة قومية عربية، أو كما سمعت من عدد كبير من الجنود، قولهم: إنهم يقذفوننا بالحجارة، لأنهم لا يريدوننا هنا."

واستمر الإعلام الإسرائيلي بهذا التحريض سنين طويلة بعد يوم الأرض الأول، وقام بتوجيه التهديد المباشر ضد المواطنين العرب، حتى وصل به الحال إلى أن يقوم بالتلويح بسوط التهجير. ها هو محرر الصحيفة الأكثر رواجًا في إسرائيل "يديعوت أحرونوت"، يتوعدهم قبل حلول ذكرى يوم الأرض في العام 1997 بثلاثة أيام، على النحو التالي (27 آذار 1997):

لا يشمل حق الاحتجاج حق التشويه الدائم، وإغلاق الطرقات، وقذف الحافلات المارة بالحجارة، والتصادم مع الشرطة، أو انتهاك القانون في أي حالة من الحالات. مرة أخرى، يجدر أن يكون واضحًا للعرب الإسرائيليين أن القدر الكبير من إسرائيليتهم يقوم على ولائهم للدولة ولقوانينها. إذا رفضوا هذه القوانين، فلا أحد يسد طريقهم للهجرة.

توصل عدد من الباحثين، قاموا بدراسة تغطية الإعلام الإسرائيلي ليوم الأرض السنوي، منذ العام 1978 وحتى العام 1999، إلى نتيجة مفادها أن "يوم الأرض قد تحول في الإعلام الإسرائيلي إلى طقس جماهيري عام للحط من مكانة وشأن السكان العرب في إسرائيل: "عامًا بعد عام يُقال للأغلبية اليهودية إن هنالك تلويحًا بالتهديد من جانب الأقلية العربية في إسرائيل، ولكن بعد أن ينتهي مهرجان يوم الأرض من دون وقوع حوادث عنيفة يتنفس الإعلام والجمهور الإسرائيليين الصعداء". ويضيف الباحثون أنه، علاوة على ذلك، "يبدو أن الإعلام العبري يعاني نوعًا من فقدان جماعي شديد للذاكرة، إذ تُنسى العِبَر من الأعوام الماضية نسيانًا كاملًا".

وقد نشرت صحيفة "هآرتس" (28 آذار 1976) مقالة رئيسة على صفحتها الأولى تحمل العنوان: "ناشطو الحزب الشيوعي يهددون بتحويل أسماء غير المضربين إلى منظمة التحرير الفلسطينية."

واستنتج الباحثون أيضًا أن غالبية التقارير الصحفية الإسرائيلية تشير على الدوام إلى مواطني الدولة العرب من باب الجريمة والبطالة والإخلال بالنظام العام - وهي مرتبطة جميعها بعامل التهديد - ويُتعامل مع يوم الأرض بوصفه حدثًا أمنيًّا لا سياسيًّا ولا مدنيًّا، وتغيب الفروقات بين الصحف الإسرائيلية جميعها في هذه المسائل؛ فالإعلام الإسرائيلي يقوم بتصوير يوم الأرض بوصفه "احتجاجًا عربيًّا ضد الدولة اليهودية، إنها مسألة "هم" ضد "نحن". وتشير بعض الأبحاث المقارنة الأخرى إلى أن تعامل الإعلام الإسرائيلي مع قضايا السكان العرب في البلاد، وخاصة في سياقات الحديث عن إضرابات ومظاهر احتجاج وتظاهرات، لم يتغير كثيرًا في تغطية أحداث "هبة أكتوبر" 2000.

الذكرى الـ 37 ليوم الأرض – مـــا أشـــبه اليـوم بالبارحة

بقلم: د. ثابت أبو راس – مدير فرع "عدالة" في النقب

تأتي الذكرى السنوية الـ 37 ليوم الأرض هذا العام، وبالأساس في منطقة النقب، لتذكرنا أن الصراع على الأرض كان وما زال في لب الصراع الصهيوني - الفلسطيني منذ ظهور الحركة الصهيونية نهاية القرن التاسع عشر، فالحركة الصهيونية منذ نشأتها جندت مقولات دينية وعلمانية من أجل إقناع الشعب اليهودي والعالم بأسره بحقها في فلسطين التاريخية. مصطلحات توراتية مثل "الأرض المقدسة" و"أرض إسرائيل"، امتزجت بمقولات علمانية مثل "أرض بلا شعب لشعب بلا أرض"، وكانت بمثابة الوقود الذي حرك عربة الصهيونية وتوحيد "يهود الشتات" وربط مستقبلهم بفلسطين.

تفيدنا السياسة الإسرائيلية الرسمية اليوم في موضوع الأرض بأن شيئًا لم يتغير، سوى بعض التكتيكات، وبقي الهدف الأساسي واحدًا، وهو تهويد الأرض وتقليص الحيز الجغرافي الفلسطيني في البلاد إلى أقل ما يمكن؛ لم تتغير السياسة على مر عقود، وما أشبه اليوم في البارحة.

حتى العام 1858، كان التعاطي مع موضوع الأراضي واستغلالها في فلسطين يتم حسب العرف السائد بين السكان، فالشهادات الشفهية للسكان هي التي كانت تحدد الملكية، وفي تلك السنة أصدرت الدوله العثمانية قانون الأراضي، وكان هدفها من ذلك إحكام السيطرة على الأرض وتنظيمها؛ كذلك أصدرت الدولة العثمانية قوانين أخرى لاحقه لقانون الأرض، حيث أصدرت عام 1861 قانون الطابو، وملحقاته عام 1867 (الحزماوي، 1998).

عند صدور نظام الطابو عام 1861 وفتح دوائر التسجيل، لم يسارع الفلسطينيون إلى تسجيل أراضيهم، فنظام المشاع كان عائقًا أمام ذلك، وقد هدفت الدولة العثمانية إلى الربح من قضية التسجيل من خلال جمع الضرائب التي فرضت على الأرض، مما أعاق أيضًا التسجيل، بالإضافة إلى أن الفلاحين كانوا متخوفين من تجنيدهم وأبنائهم في الجيش العثماني، ورسوم التسجيل التي وجب على



الفلاحين دفعها حالت دون الإسراع إلى ذلك، ورأى بعض البدو في النقب أن تسجيل أراضيهم انتقاص من كرامتهم (عارف العارف، 1973).

وفي نطاق الضغط الأوروبي على الدولة العثمانية من أجل الانفتاح على الغرب، فقد أُصْدِرَ عام 1869 قانون تملك الأجانب، وبموجب هذا القانون سمح للأجانب، مؤسسات وأفرادًا، حق التملك في المدن والريف، باستثناء بلاد الحجاز (الشريف)، وكان هذا القانون بداية للتغلغل اليهودي في فلسطين، إذ كان بدأ ظل الامتيازات والحماية الأجنبية.

قامت الإدارة العسكرية البريطانية في فلسطين، مباشرة بعد الاحتلال، بوقف جميع معاملات تسجيل الأراضي وإغلاق مكاتب التسجيل.

كذلك فإن إصدار دستور فلسطين في آب 1922، أعطى المندوب السامي حق التصرف في أملاك وأراضي الدولة، بما فيه تحويل أراضٍ عربية إلى أيدٍ يهودية، وكان ذلك بمثابة الخطوة الأولى نحو الاستيلاء

ونقل أراضٍ بمساحات كبيرة لصالح اليهود.

وعمل المندوب السامي، صموئيل، على تغيير القوانين العثمانية، ومن بينها قانون تصحيح سجلات الطابو 1920، وقانون انتقال الأراضي 1929، وقانون الأراضي المحلولة 1921، وقانون الغابات 1926، وقانون نزع الملكية لعام 1926؛ وقد جاءت هذه التغييرات في القوانين بالأساس لتنظيم ملكية الأراضي في فلسطين، وإعطاء الانتداب البريطاني حق التأثير المطلق على نقل الأراضي من أيدٍ إلى أخرى، وكانت جميع هذه التغييرات في صالح اليهود.

إن مجموع الأراضي العربية التي انتقلت إلى أياد يهودية غير متفق عليها، فوفق الإحصائيات التي قدمتها حكومة الانتداب البريطاني إلى لجنة التحقيق الأنجلو – أمريكية عام 1946، فمجموعها هو

كذلك فإن إصدار دستور فلسطين في آب 1922، أعطى المندوب السامي حق التصرف في أملاك وأراضي الدولة، بما فيه تحويل أراضٍ عربية إلى أيدٍ يهودية، وكان ذلك بمثابة الخطوة الأولى نحو الاستيلاء ونقل أراضٍ بمساحات كبيرة لصالح اليهود.

1،588،365 دونمًا، أو ما يعادل 6.03% من مجموع مساحة فلسطين (الحزماوي، 1998)، أما سامي هداوي، والذي عمل مخمنًا للضرائب خلال فترة الانتداب فيعطي الرقم 1،491،699 دونمًا انتقلت إلى أيدٍ يهودية حتى العام 1945 (Hadawi، 1970، p. 21). هذه الإحصائيات المتقاربة تثبت أن نسبة الأراضي التي انتقلت إلى اليهود حتى الإعلان عن قيام دولة إسرائيل في أيار 1948 كانت حوالي 6% من مساحة البلاد كلها فقط.

إن سياسة الأراضي والتخطيط التي تعتمدها الحكومة الإسرائيلية منذ قيام الدولة، تعمل على تهويد الحيز على حساب المواطنين الفلسطينيين في البلاد، هذه العملية لم يسبق لها مثيل في أي دولة ديمقراطية في العالم، إذ استطاعت الدولة الإسرائيلية أن تضع تحت سيطرتها أكثر من 93% من مساحتها الجغرافية. وتعد دائرة أراضي إسرائيل الجسم المركزي في تنفيذ سياسة الأراضي في الدولة، والتي تقرر على يد مجلس أراضي إسرائيل، حيث تصدر قراراته بصفة أنظمة ذات صيغة قانونية، وذلك حسب قانون أساسي أراضي إسرائيل عام 1960.

لقد استطاعت حكومة إسرائيل تقسيم أراضي الدولة من ناحية شكلية بين ثلاثة أجسام مختلفة، فهناك 15.3 مليون دونم تقع تحت سيطرة الدولة نفسها، أي حوالي 75% من مساحتها أما "سلطة التطوير" فتسيطر على حوالي 2.5 مليون دونم، 12.3% من مساحة الدولة، وهي أساسًا أراضي اللاجئين الفلسطينيين؛ أما الجسم الثالث فهو "الصندوق القومي اليهودي"، والذي يسيطر على حوالي 2.6 مليون دونم، أو 12.7% جزء منها تم شراؤها، والبقية نُقِلَتْ على اسم "الصندوق القومي اليهودي" بعد أن صنفت سابقًا على أنها أراضي دولة (كيدار، 1998 غولان، 2001)؛ والجدير ذكره أن "الصندوق القومي اليهودي" يعمل على تطوير الأراضي في صالح اليهود فقط، وهو يقوم في الوقت نفسه بعمليتين تتناقضان مع الأسس الديمقراطية للدولة، فمن جهة واحدة يرسم سياسة الأراضي في إسرائيل، ومن جهة أخرى ينفذ هذه السياسات. خلاصة الأمر، إن جهاز الأراضي في إسرائيل جهاز مركب من ممثلين يهود، وهو مغلق أمام مواطني الدولة العرب، ويتمتع ممثلو يهود الشتات بقوة تأثير فيه تفوق الجماهير العربية في البلاد.

في السنوات الأخيرة، وفي أعقاب الهجرة اليهودية إلى إسرائيل، خُصْخِصَتْ أراضٍ في الدولة، وبموجب ذلك سُمِحَ البناء على أراضٍ زراعية، وقد أقيمت في سبيل ذلك لجان تخطيط خاصة تعمل على تسريع المصادقة على مشاريع بناء في المناطق الزراعية، خاصة في المجالس الإقليمية؛ هذه الخصخصة لم تمت للجماهير العربية بصلة.

إن تهويد الحيز كان وما زال المشهد الأكثر حضورًا للمكان خلال الـ 64 سنة الأخيرة في إسرائيل، فإقامة أكثر من 950 مستوطنة وبلدة يهودية جديدة قد غيرت خارطة البلاد الجغرافية، وقد سبق إقامة هذه المستوطنات محو المعالم التاريخية الفلسطينية، إذ هُدِمَ أكثر من 450 قرية عربية وطرد حوالي 800 ألف فلسطيني من البلاد، وسيطرت حكومة إسرائيل بعد نكبة عام 1948 على جميع الأراضي العربية ذات الصبغة الجماعية، مثل أراضي المشاع والأوقاف، وسيطرت كذلك على أراضٍ بملكية خاصة تابعة للاجئين الفلسطينيين، بمن فيهم لاجئي الداخل.

صودرت الأراضي العربية بغالبيتها في العقدين الأولين بعد قيام دولة إسرائيل، فرغم أن الدولة الجديدة استولت على الغالبية الساحقة من أراضي الفلسطينيين خلال حرب عام 1948، وبعد طردهم وتشريدهم، رأت أن هناك إمكانية للاستيلاء على أراضٍ عربيه إضافية، لذلك سنت أكثر من ثلاثين قانون للمصادرة خلال فترة الحكم العسكري على الجماهير الفلسطينية الباقية في وطنها (1948-1966)، وأعطت الحكام العسكريين صلاحيات واسعة لإغلاق مناطق كبيرة بحجج عسكرية، من بين هذه القوانين المعروفة: قانون أملاك الغائبين لسنة 1950، وقانون استملاك الأراضي (تصديق وإجراءات وتفويض) لسنة 1953، وقانون سلطة التطوير (نقل أملاك) لسنة 1950، وقانون التقادم لسنة 1960، وقانون أساسي أراضي إسرائيل لسنة 1960،

وقانون الغابات لسنة 1962، وقانون الاستيطان الزراعي (قيود على استعمال الأرض الزراعية والمياة) لسنة 1967؛ هذه القوانين وغيرها مكنت الدولة من السيطرة على الغالبية العظمى من مساحتها، وقد تبقى للأقلية الفلسطينية حوالي 700 ألف دونم بملكية خاصة، تقع غالبية هذه الأراضي داخل مسطحات قرانا ومدننا العربية.

مند قيام الدولة تكاثر عدد السكان العرب فيها من 160 ألف نسمة عام 1948، إلى 1.350 مليون عام 2012 ، أي تضاعف السكان ثماني مرات تقريبًا؛ مقابل ذلك، ونتيجة لمصادرة الأراضي العربية، وتقسيم الحيز، والسياسة التخطيطية المقيدة، فقد تضاءل الحيز العربي من عدة دونمات للفرد الواحد عام 1948، إلى 700م فقط اليوم، وهذا الحيز الفردي سيتقلص أكثر ليصل إلى حوالي 375م عام 2020 ، خاصة وأن احتياجات الجماهير العربية السكنية وغير السكنية تزداد.

تتمثل أحدث المخططات الصهيونية للاستيلاء على ما تبقى من الأراضي العربية في إسرائيل بمخطط حكومي واسع في النقب، إذ يعيش عرب النقب هذه الأيام مرحلة حرجة، هي من أسوأ المراحل في حياتهم، فهناك 200 ألف عربي نَقَبِيّ، يشكلون 32% من سكان المنطقة، يعيشون على حوالي 2% من أراضي النقب، ويطالبون بتسجيل حوالي 600 ألف دونم بملكيتهم الخاصة، ولو ووفق على هذا الطلب، فمعنى ذلك أنهم سيملكون 5% فقط من مساحة النقب الواسعة، وقد رفضته حكومات إسرائيل المتعاقبة، وحان الآن موعد الإجهاز على هذه الأراضي عن طريق "مخطط برافر"، أو "خطة إسكان وتوطين عرب النقب"، وهي تسمية السلطات الرسمية لها.

سيكون "مخطط برافر"، لو أقر ونفذ، أعنف ما ستشهده الأقلية الفلسطينية منذ سنوات الخمسين من القرن الماضي، إذ سيشمل مصادرة حوالي 450 ألف دونم، تشكل حوالي 75% مما يملكه المواطنون العرب في النقب والمثلث والجليل، وسيشمل أيضًا هدم 22 قرية وتجمعًا سكنيًا عربيًا، وترحيل عشرات الآلاف من سكان القرى غير المعترف بها بالقوة، وما رأيناه في قريتي "طويل أبو جروال" و"العراقيب" هو البداية فقط.

وتحضيرًا لاقتلاع عرب النقب من أراضيهم وتهجيرهم، اتخذت الحكومة الإسرائيلية في السنوات الأخيرة إجراءات واسعة النطاق ومدمرة ضدهم، وخاصة الذين يعيشون في القرى غير المعترف بها، تشمل رش حقولهم الزراعية بالمبيدات لإتلاف المحاصيل، واقتلاع الأشجار، ومصادرة المواشي، وتدمير البيوت، ودعوة المواطنين للمحاكم، وفرض غرامات باهظة عليهم، وجعل تطبيق قوانين التخطيط والبناء في المنطقة أكثر صرامة.

حقيقة كون حكومات إسرائيل لم تعترف أبدًا بحق عرب النقب في أراضيهم، تجعل منهم مجرمين أو منتهكين للقانون في نظر السكان اليهود؛ وفي ظل غياب إثبات قانوني واضح من قبيل سجلات تسجيل الأراضي، فإن المحاكم الإسرائيلية تتبنى الرأي الشعبي باعتبار البدو رُحّلًا، لا أرض لهم ولا جذور (أبو راس،2011).

لقد قُرِرَتْ السياسة التخطيطية وسياسة الأراضي التي انتهجتها إسرائيل منذ قيامها، إبان حرب 1948، وتأثرت من نتائجها، وهي لا تترك مجالًا للشك بأن تهويد الأرض هو أحد أهم ميزات الدولة، فالدولة التي تدعي الديمقراطية تفتقر اليوم إلى سوق أراض حرة، ولا توجد دولة في العالم تمتلك أكثر من 93% من مساحتها بصفتها أراضي دولة، وغني عن القول إن الأرض في إسرائيل لا تباع، وإنما تستأجر لـ 49 سنة، وتبقى ملكيتها في كل الحالات للدولة.

تملك الأقلية الفلسطينية، والتي تشكل 17% من مجموع السكان في إسرائيل، حوالي 3.5% من مساحة الدولة، وتستمر الحكومة الإسرائيلية وأذرعها المختلفة في العمل على تضييق الخناق وتقليص الرقعة الجغرافية لسكان البلاد الأصليين.

مع أن يوم الأرض عام 1976 شكل نقطة تحول في الصراع على الأرض بين المؤسسة الإسرائيلية الحاكمة والجماهير الفلسطينية، إلا أن إمكانية تأثير هذه الجماهير على جهاز التخطيط في البلاد تكاد تكون معدومة، واليوم، وبدل المصادرة المباشرة للأراضي العربية، تعتمد الحكومات الإسرائيلية على جهاز التخطيط وسياسة تحديد استعمالات الأراضي من أجل تضييق الخناق وتقليص الرقعة الجغرافية العربية في البلاد، فجهاز التخطيط هو عبارة عن مؤسسه مغلقة وغير ديمقراطية. هناك انفراد يهودي في كل المؤسسات صاحبة القرار، و"يهود الشتات" (غير المواطنين في دولة إسرائيل) يعتبرون أكثر تأثيرًا وقوة من المواطنين العرب، وكذلك فإن "دائرة أراضي إسرائيل"، والتي تتصرف بالغالبية الساحقة من "أراضي الدولة"، لها قوه مطلقة تقريبًا في تقرير السياسة العامة بمجالات الأرض والتخطيط، هذه الدائرة يهودية وتعمل على التهويد.

إن تغيير سياسة إسرائيل في مجالات الأراضي والتخطيط، تقتضي الاعتراف بالغبن التاريخي الذي حل بمواطني البلاد الفلسطينيين، وإلغاء كل قوانين المصادرة والأنظمة والإجراءات التي تميز ضدهم، وتطابق حدود سياسة الأراضي والتخطيط الإسرائيليين مع حدود المواطنة التامة داخل دولة إسرائيل، وليس مع حدود الشعب اليهودي أينما وجد.

المراجع:

أبو راس، ثابت، 2011، السكان العرب البدو في القرى غير المعترف بها بين مطرقة برافر وسندان غولدبرغ. مجلة عدالة الإلكترونية، رقم 81 شهر نيسان.
http://www.adalah.org/upfiles/2011/Prawer_heb.pdf
العارف، عارف، 1973، أوراق عارف العارف. المجموعة الثانية - مأساة البدو في النقب وقضاء بئر السبع. بيروت: مركز الأبحاث: منطقة التحرير.
غولان، أهرون، 2001، نتائج الحرب – تغيير حيزي: المناطق العربية سابقًا في إسرائيل 1950-1948. بئر السبع: جامعة بن غورين. (بالعبرية)
هداوي، سامي، 1970، إحصائيات القرى 1945: تصنيف ملكية الأراضي والمناطق في فلسطين. بيروت. (بالإنجليزية).
كيدار، ساندي، 1998، زمن الأغلبية، زمن الأقلية، أرض، قومية، وأحكام الاستيطان في إسرائيل، مجلة "عيوني".
الحزماوي، محمد، 1998، ملكية الأراضي في فلسطين 1918 – 1924، عكا: مؤسسة

المخرجة المصرية نادية كامل:

الهدف من فيلم "سلطة بلدي" ليس التطبيع!

• الفيلم عكس أيضًا حاجة والدتي ماري للتواصل مع أهلها. • عملت مع عطيات الأبنودي ويوسف شاهين وتعلمت المغامرة منهما. • لو استطاع مبارك منع فيلمي، لفعل ذلك، والوضع المصري سيء.

حوار: خلود مصالحة

أثار عرض الفيلم الوثائقي المصري "سلطة بلدي"، للمخرجة نادية كامل، في "مسرح القصبة" برام الله، جدلًا واسعًا ونقاشًا ساخنًا، إذ اعتبر عدد من الحضور أن الفيلم يختزل معاناة الفلسطينيين ولا يظهرها بالشكل المطلوب. تتجاوز المخرجة في فيلمها حاجزًا إنسانيًا – برأيها- عندما تقرر مع عائلتها الانطلاق في رحلة للمصالحة مع الجذور، تقودها إلى إسرائيل، حيث تلتقي أقارب والدتها يهودية الأصل، بعد أكثر من 55 عامًا من المقاطعة، ويصور الفيلم، وهو إنتاج مصري- فرنسي – سويسري، تفاصيلَ حقيقية من يوميات عائلة نادية، لاسيما والديها الكاتبين سعد وليلي كامل.

نحن في مجلة "سجال" نلتقي بالمخرجة المصرية كامل للحديث معها عن الفيلم، ومشوارها في عالم السينما، والوضع المصري بشكل عام.

من هي نادية كامل ومتى قررت صناعة الأفلام؟

أنا نادية كامل (51 عامًا)، مصرية الجنسية، بدأت علاقتي بالسينما منذ الصغر، بالرغم من أني بدأت ممارستها مهنةً في جيل الـ 30.

كان والداي صحافيين، وبسبب ذلك كان لنا أصدقاء فنانون من كافة المجالات، وأهمهم مصطفى درويش، ناقد سينمائي معروف، والذي عمل في نادي "سينما الغد"، حيث كنا نذهب إليه ونشاهد أفلامًا كثيرة.

بدأ أول عشقي للسينما في سن الـ 12، وتطور بسبب فيلم من عمل زينب شعث، يتطرق إلى طالبة فلسطينية تغني لفلسطين مستعملة الجيتار فقط، لست أذكر اسم الفيلم، لكن طالما ظل في بالي حتى التقيت بزينب شعث، وهي أخت السياسي الفلسطيني نبيل شعث، وأخت صديقتي رندة شعث.



لم أتمكن من الدخول للسينما بشكل سلس ولم يساعدني أهلي في دراسة السينما، فدرست العلوم، لكنني قررت أن أتحول منها إلى السينما، لم يكن ذلك سهلًا، لكنني لم أتخيل أنني سأعمل في مجال غير السينما، وعملت في هذا المجال مع رضوان الكاشف قليلًا، وبعدها عملت مع يسري نصر الله، ثم مع يوسف شاهين لعشر سنوات، ما ساهم في تدريبي جيدًا.

العمل في السينما المصرية ليس سهلًا، خصوصًا في ظل وجود كفاءات قديرة، ألم يكن ذلك صعبًا لك؟



الطريق لدخول عالم السينما لم تكن سهلة من البداية، عندما قررت التحول من العلوم إلى السينما لم تتقبل عائلتي ذلك، كذلك واجهت احتكار سوق السينما من المنتجين ورجال الأعمال، إذ أن المخرج إذا لم يعمل لدى أحد المنتجين في السوق لن يستطعْ أن يعمل أو يتقدم، ناهيك عن أن المنتجين يرغبون فقط بصناعة أفلام تجارية.

تعرفت في البداية إلى المخرج مصطفى درويش، ومن ثم تعرفت إلى المخرجة المعروفة عطيات الأبنودي وعملت معها في عدة أفلام، وهي مخرجة رائدة في السينما التسجيلية، بعدها عملت مع رضوان الكاشف، ويوسف نصر الله، ثم انقلت للعمل مع يوسف شاهين، إذ قمت بالعمل معه على 4 أفلام، منها فيلم المهاجر.

فيلمكِ "سلطة بلدي"، ألا تعتقدين أنه كان مغامرة، عما يتحدث الفيلم؟ وهل كان من السهل التطرق إلى صراع الحضارات والأديان في المجتمع المصري، والذي لا يزال تقليديًا بطبعه؟

يأتي الفيلم في القرن الـ 21، حيث تغرق مصر في موجة من التعصب الديني والقومي، وفي أصداء "صدام الحضارات" على مستوى العالم؛ في خضم ذلك قررت أنا ووالدتي (ماري)، منح نبيل ابن أختي (حفيد ماري)، لمحة من البدائل الممكنة لمواجهة هذا التعصب الطائفي، متمثلة في عرض قصص العائلة الممتد على مدار 100 عام من الزيجات المختلطة.

فبعد قرن من الهجرات المتعددة، وبعض التحولات الدينية، وعدد من الزيجات المختلطة، نجد أن نبيل الحفيد، هو نفسه مزيج مصري، وإيطالي، وفلسطيني، ولبناني، مع لمسة من الأصول الروسية، والقوقازية، والتركية، والإسبانية، وقد ورث من أسلافه المسلمين، والمسيحيين، واليهود، تاريخًا سياسيًا عائليًا من الاشتراكية، والفاشية، والشيوعية، والقومية، والنسوية، والنزعة إلى السلام.

في طريق ماري نحو رسم واقع آخر لنبيل، نجدها تخوض في مخاوفها الخاصة، فيتعالى صخب الصمت المتواصل الذي يغلف فرعًا من فروع العائلة، ويعود ذلك لكون ماري – والدتي - يهودية الأصل.

قاطعت ماري عائلتها اليهودية المصرية طوال 55 عامًا، تضامنًا مع الشعب الفلسطيني الذي انتزعت حقوقه المسلوبة حتى اليوم، عند إقامة دولة إسرائيل اليهودية عام 1948، وبعد أن تزوجت والدي المسلم الشيوعي، لكننا نجدها في الفيلم تحاول إغلاق هذه الدائرة مع عائلتها قبل وفاتها، وتحاول أن تكسر الجمود في أكثر العلاقات المحرمة على المجتمع المصري، إذ تقوم بالتواصل

مع عائلتها اليهودية، وهذه المرة في "تل أبيب" و"نَتْسيرِتْ عِليتْ". الفيلم لم يكن سهلًا أبدًا، لكني مغامرة جدًّا بطبيعتي، وهذا ما اكتسبته من المخرجين المغامرين الذين عملت معهم، ناهيك عن أن والديّ بطبيعتهما مغامران، فقد اعتقلا لعدة سنوات بسبب نشاطهما، وهذا ما دفعني للمضي قدمًا.

من أين حصلتِ على تمويل للفيلم؟

استمر عمل الفيلم على مدار 7 سنوات، لذلك تعددت مصادر التمويل، بدأت بعمله على حسابي الشخصي، ثم تحول الموضوع إلى تبرعات، ثم إن التكنولوجيا الجديدة أرخص ثمنًا من إنتاج الأفلام في السابق، وهي ما خلقت لي نوعًا من الاستقلالية والحضور.

مرحلة التصوير كانت الأسهل، لكن بعد أن تجمعت مادة الفيلم لدي وقدرها 200 ساعة، بدأت بترتيب السيناريو لوحدي، وقد احتجت لمساعدة في مَنْتَجَةِ المادة.. لم يكن من السهل توفر مساعدة لوجودي في إسرائيل بالفيلم، ولوجود يهود؛ هناك خوف من الخوض في مشاريع مماثلة ويفضل المنتجون البقاء بعيدًا.

تواصلت مع أصدقاء لي في فرنسا تعرفت إليهم من خلال العمل مع المخرج يوسف شاهين، وكنت بحاجة في تلك الفترة بشكل كبير لمنتج، وأرشدني أحد الأصدقاء إلى منتج يسمى ريتشارد كوبونس، مختص في الأفلام التسجيلية، ولديه مواقف سياسية محترمة، وحينها كنت محظوظة بالفعل بوجود شخص يتابع فلمي، كوبونس ساعدني في إيجاد بعض التمويل وفي مَنْتَجَةِ المادة.

فكرة الدخول إلى إسرائيل، يمكن أن تُقْرَأَ على أنها نوع من التطبيع، كيف تعاملت مع هذه الفكرة؟

احتاج ذلك فترة طويلة، وأصلًا لم يكن جزءًا من المشروع الأساسي أن أصور لقاء أمي مع عائلتها في إسرائيل، كان هدف المشروع إنتاج فيلم لطيف قريب، لظروف لم تكن موجودة في حينه.

بالنسبة لي، بصفتي امرأة مؤمنة بالإنسانية، أؤكد أنه من الصعب فصل الواقع عن السياسة، لكنني اصطدمت بإشكالية دفعتني لعمل الفيلم، وأثناء إعداد الفيلم اصطدمت أيضًا بإشكاليات أكبر وأعمق، وخرجت منه بعدم ارتياح من القطيعة التي صنعتها أمي مع أهلها، ولم يكن الأمر مريحًا لها أيضًا. نحن نتحدث عن عائلتها في النهاية، ومع أنني ضد التطبيع، وضد دولة إسرائيل، وضد ممارستها العنصرية، ومع العدالة الفلسطينية، ومع البحث عن حلول للصراع العربي الإسرائيلي، لكني راضية جدًّا عما قمت به أنا ووالدتي، يكفي أنها استطاعت أخيرًا أن تغلق دائرة كانت هي بحاجة لها، والحديث عن احتياج إنساني للتواصل مع بيئتك وعائلتك.

من المهم الإشارة إلى أن القرار لم يكن سهلًا أيضًا على والدي، ولا حتى على أقاربي وأصدقائي الفلسطينيين.

متى توفي والداك، وهل كانا راضيين عن الفيلم؟

ماري شاهدت الفيلم، وحضرت المناقشات، وقرأت المقالات التي كتبت عنه، وعائلتي اهتمت كثيرًا بالفيلم.

والدي مات بعد عرض الفيلم بفترة قليلة، لكنه عايش نجاح الفيلم والجوائز التي حصل عليها، أما والدتي فقد ماتت بعد خمس سنوات من عرض الفيلم، وقد عايشت الثورة وكانت تشاهد الفيلم سنويًّا في ذكرى وفاة والدي، وذلك نوعًا من التأبين له، لأنها كانت تفرح بمشاهدته وتتذكر قصتها.

كلاهما كانا راضيين عن الفيلم، وتابعا النقد الذي نشأ حوله، وشجعاني على الاستمرار بعرضه وعدم الخوف من كسر هذا الـ "تابو" في المجتمع المصري.

من المهم أيضًا القول إنه وبعد الفيلم مات أيضًا عدد من أقارب ماري الذين شاركوا في الفيلم في "تل أبيب".

عادة ما يكون المخرج محايدًا، لما اخترت أن تكوني جزءًا من القصة، وبذلك تتجاوزين مسألة المقاطعة؟

صحيح، كثير من الناس يتهمونني بعدم الحياد وبأنني دفعت عائلتي للذهاب إلى إسرائيل، حتى إن مقالة كُتِبَتْ عني ادَّعَتْ أنني أنتمي لجهة تحاول فرض اليهودية مجددًا على مصر، وتحاول أن تصل إلى الحكم، وأن الفيلم فقط لأصل إسرائيل وأطور هذه الجهة.

أنا لم أكن محايدة لأنني جزء من القصة، وهذا كل ما في الأمر. وأنا لا أفهم أصلًا لماذا يتم الربط بين المقاطعة والاحتياج الشخصي لوالدتي في أن تتواصل مع محيطها عائليًّا، فوالدتي لم تغير موقفها السياسي من إسرائيل أبدًا، والمقاطعة وُجِدَتْ لمقاطعة إسرائيل ومحاصرتها، وليس لقمع إرادة الأفراد.

والدتي متضامنة مع الشعب الفلسطيني حتى النخاع، وبزيارتها لم تُعِدْ حساباتها مع القضية الفلسطينية، على العكس، لطالما حلمت بأن تزور غزة وأن تمشي في شوارعها.

ما هي الجوائز التي حصل عليها الفيلم؟ وهل لاقى ترحيبًا؟

أهم إنجازات الفيلم بالنسبة لي أنه شارك في مهرجانات سينمائية عربية كثيرة، لم يكن مهمًّا لدي أن يشارك الفيلم في مهرجانات غربية أو أمريكية، كان مهمًّا أن تصل فكرته للعالم العربي باعتباره يقدم حالة من الشجاعة لا يستطيع الكثيرون تقديمها، وبالمقابل حصل الفيلم على الجائزة الأولى في "مهرجان سانت فرانسيسكو للأفلام العربية"، وقد عرض في مصر بشكل ضخم، بعد ذلك حصد الجائزة الأولى في "مهرجان بومباي"، وحصد "جائزة الصحافة". وحصل الفيلم على "جائزة الأفلام التسجيلية" في مصر، وجائزة "المهرجان القومي المصري"، وفي الإسماعيلية لم يحصل على جائزة، لكنه شارك في المهرجان.

الفيلم، كما ذكرت سابقًا، تعرض للنقد كثيرًا، لكن قد تستغربون من أنه وفي كل عرض في مصر حضر جمهور كبير متعطش لطرح مثل تلك القضايا على طاولة النقاش؛ على الرغم من محاولات تكفيري، إلا أن النقاشات كانت حضارية بمعظمها، ويمكن القول إن العرض ساهم فعلًا في تجاوز بعض المراحل من الطائفية في مصر.

لكن العدائية للأقباط لا تزال مستمرة، ولليهود المصريين.

أنا لا أقول إن الفيلم حسن من حالة الأقباط والأقليات الدينية الأخرى في مصر، لكن أقول إنه لا توجد الآن مشاكل في عرض الفيلم كالتي كانت في السابق.

سُمِحَ للفيلم بالعرض في زمن مبارك؛ هل استفادت السينما بعد الثورة، أم أن عهد مبارك أفضل؟

لم يمنحني أحد مساحة، لكن المساحات كانت تُخْلَقُ للمواطنين الذين يريدون المشاهدة، فالفيلم حظي بدعم من كل من شاهده، ومبارك لو كان باستطاعته منع الفيلم لمنعه، مبارك لم يحكم القبضة مئة بالمئة، بل كان يتيح مناسبات لتنفيس الضغط الموجود لدى المصريين، وقد تغير الوضع بعد الثورة.

كيف تقيمين الوضع الحالي في مصر؟

عندما أنظر إلى المشهد السياسي أشعر وكأني يجب أن أيأس فورًا، فكل الدلائل تدل على أن شيئًا لم يتغير سوى تعديل طفيف في توازنات القوى القديمة بين الإخوان، وفلول الحزب الوطني، ورجال الأعمال الكبار، والقوات المسلحة، والداخلية، والبلطجية، والدولة العميقة... فقد تمت إعادة توزيع قسط السلطة المتاح لكل منهم، ثم إن التوازنات بينهم صارت أكثر رهفة، ولم تعد مستقرة ومتمكنة، والتوافق متقلب ولا يجري على قدم وساق، إنما هناك حشرجات وعكوسات، ثم توافقات هشة. لكن بلا شك أن القوى القديمة لا تزال تسيطر على الساحة السياسية، بينما لا يزال الشعب الثائر في الشارع يكافح حتى يتم الالتفات إليه.

هل تحاول النخبة – التقدمية - محاورة الشارع المصري، أم أنها منغلقة على ذاتها؟

النخبة هي أيضًا، مثل كل قطاعات المجتمع المصري، في حالة حركة، وتحول، وتجربة ونضج.. توجد نخبة ديناصورية كما توجد نخب كثيرة تعيش حالة من التطور الكبير. إن عزل قطاعات الشعب عن بعضه، بما في ذلك ما نسميه النخبة، من أهم أسلحة النظام القمعي.. والتواصل (ليس فقط بين النخبة والشارع، بل بين الشارع والشارع، والفئات المختلفة مع بعضها.. الخ) هو تحدٍ كبير. عمومًا تعبير "النخبة والشارع" صار "كليشيه"، لأن الكل في حالة تجربة وتحول.

كيف كنت لتقيمي الوضع المصري الحالي والمستقبلي، وكيف سيؤثر هذا على مساحة حرية التعبير؟

عند هذه النقطة يجب أن أعترف أن اليأس يستحيل مع تصميم المواطنين على أن يكونوا طرفًا في التوازنات، بل تصميمهم على المشاركة في صناعة واتخاذ القرار. من المؤكد أن الكثير جدًا من المواطنين اليوم لا يتوقفون عند البحث عن حل لمشكالهم الحياتية، بل يبحثون عن أسبابها، ويضغطون لحل المشكلة بطريقة أكثر جذرية من الماضي، وربط المشاكل الحياتية بأسبابها والضغط لحلها. المشاركة في تحديد العلة والعلاج هو ببساطة التعريف الأصلي للسياسة.

وقد يبدو مشهد الحراك الشعبي على الأرض وكأنه مشتت الأولويات، ولكن من وجهة نظري هناك ما يجمع بين كل المطالب والاحتجاجات: الجميع مصمم على المشاركة فيما يؤثر على ظروف حياته، أي أن الكل مجمع على أن الحقوق السياسية من حق المعرفة، وحق الاحتجاج، وحق التنظيم من أجل التغيير والضغط، لا بديل عنها، أي أن ما يجمع بين كل هذه المطالب والاحتجاجات هو حق المشاركة السياسية؛ ومن هنا نستطيع أن نقول إنه بعد سنتين، وبعد أن كان الشعب الثائر حسن النية مع من أعلنوا عن تصميمهم على إدارة الفترة الانتقالية، اتضح أن هذه القوى لا تسعى لتحقيق المطالب الشهيرة من كرامة، وحرية، وعدالة اجتماعية، إنما تسعى بالأساس إلى تهميش الشعب من جديد، وتريد منه أن يسلم رقبته لهم؛ وهو ما لم يحدث وما تصب فيه تفاصيل المشهد الذي يبدو فوضويًا، ولكنه عبارة عن ساحات معركة بين قوى التهميش وقوى المشاركة؛ ومع فشل التهميش يزداد عنف السلطة ويستمر الصمود أمام وسائل القمع، كيف يمكن أن لا أمتلئ بالأمل؟

أنا لا أفهم أصلًا لماذا يتم الربط بين المقاطعة والاحتياج الشخصي لوالدتي في أن تتواصل مع محيطها عائليًّا، فوالدتي لم تغير موقفها السياسي من إسرائيل أبدًا، والمقاطعة وُجِدَتْ لمقاطعة إسرائيل ومحاصرتها، وليس لقمع إرادة الأفراد.

ببساطة حرية التعبير هي النتيجة المتغيرة المتحركة المعترك عليها بين قوى التسلط وقوى المقاومة، لا يمكن إلا أن تتسع هذه المساحة وتضيق، فنحن في معركة، فعلًا سجال؛ في الأيام الماضية مُنِعَ فيلم "يهود مصر" التسجيلي من العرض، وتكاتفت قوى الفنانين فتم السماح بعرضه؛ وأكيد أن هناك تحرشات بحرية التعبير لم يتكاتف أهل الفن حولها، فرضخت للرقابة والقص والإسكات؛ لكن المهم أن المبدعين مثل كل قطاعات الشعب الأخرى يعتبرون كل تفصيلة من حياتهم جزءًا من معركتهم، ويسعون لإيجاد صيغة تعبر عن احتياجاتهم وفهمهم.

إغلاق الصحف في إسرائيل – ورث الإنتداب البريطاني

الحاجة الى تغيير قانون الصحافة في إسرائيل

المحامي علاء عبد الله

تعتبر حرية الصحافة المنبثقة عن حرية التعبير وحق الجمهور في المعرفة من مقومات النظام الديموقراطي، وهي تعكس مدى احترام الجهات الرسمية (التي تكون في غالب الأحيان المُهدّدَ الأكبر) لحرية القول والنقد، وكشف الحقائق والمعلومات وعرضها على الجمهور.

على عكس حريات أخرى وثقها القانون الإسرائيلي في كتبه، وأعطاها المكانة القانونية الملائمة من خلال تبنيه صراحة لمجمل هذه الحريات، التي تأتي أساسًا لحماية المجتمع من احتمالات هيمنة الدولة واستبدادها بالمواطن، امتنع القانون الإسرائيلي عن توثيق حرية التعبير أو الصحافة في أمهات الكتب القانونية الأساسية، وذلك رغم اعتراف الدولة والقضاء الإسرائيليين على مدار سنين طوال، منذ قيام الدولة، بأهمية ومركزية هذه الحرية، وبكونها حقًّا دستوريًّا أساسيًّا في الحياة الديمقراطية، بل لا تكتمل الحياة الديمقراطية دون أخذ الضمانات المناسبة لهذه الحرية.

تعاني حرية الصحافة في إسرائيل تحديات على المستوى التقني اللوجستي وعلى مستوى المضمون الصحافي، حيث يلتزم صاحب جريدة ما بتصريح مسبق من المسؤول عن اللواء في وزارة الداخلية قبل طباعة أو نشر الصحيفة، إذ نصت المادة الرابعة من أمر الصحف 1933 (وهو قانون من أيام الانتداب البريطاني، تبناه القانون الإسرائيلي عن طريق أمر نظام الحكم والقانون 1948) على أنه لا يُسمح نشر أو طباعة صحيفة في إسرائيل إلا إذا نال صاحب الصحيفة مُسبقًا رخصة لذلك من المسؤول عن اللواء في وزارة الداخلية، ومن يخالف هذه المادة يُعَرّضُ نفسه للعقوبات المنصوص عليها في القانون، والتي يمكن أن تصل إلى السجن الفعلي حتى ستة أشهر، وإلى الغرامة المالية (انظر المادة 22 من أمر الصحف)؛ ونصت المادة التاسعة عشر من أمر الصحف على أنه يحق لوزير الداخلية إصدار أمر توقيف إصدار ونشر صحيفة لفترة زمنية محددة، إذا قامت الصحيفة بنشر مادة معينة رأى الوزير أنها تمس أمن وسلامة الجمهور، أو إذا نشرت الصحيفة معلومات أو إشاعات كاذبة ومضللة يمكن أن تنشر الهلع واليأس بين الجمهور وفق رأي الوزير (المادة 19 (2) من أمر الصحف).

ونصت المادة 94 (1) من أوامر الطوارئ لسنة 1945، على أنه لا يُسمح بطباعة أو نشر صحيفة ما إلا بإذن المسؤول عن اللواء الذي ستُطبع فيه، أو من المفروض أن تُطبع فيه. ونص البند (2) من المادة نفسها على أن هناك صلاحية للمسؤول عن اللواء في رفض الطلب أو سحب إذن مُنح سابقًا لصحيفة ما وفق اعتباراته الخاصة، ودون تبرير قراره وعرض أسباب سحب الترخيص أو الإذن من مالك الصحيفة. يتعرض كل مخالف لأمر المسؤول أو أوامر الطوارئ، بما في ذلك مالك الصحيفة والمحرر، إلى العقوبة المنصوص عليها في القانون.

سبب قوننة هذه الصلاحية في عهد الانتداب البريطاني هو الأحداث الدامية سنة 1929 بين السكان العرب والمهاجرين اليهود (ثورة البراق)، والتي شُكِّلتْ في أعقابها لجنة بريطانية (لجنة شو) للتحقيق في الأحداث، وكانت قد استنتجت "أن هناك حرية مفرطة للصحافة في فلسطين، والتي استُغلت لنشر مقالات غير متزنة ومحرضة"، وبالتالي يجب العمل على تقييد هذه الحرية؛ علمًا أن هذه اللجنة لم توصِ بنهج سياسة الترخيصات. يذكر أن هذه الصلاحية لم تكن موجودة أيام الحكم العثماني، ولم تجرِ العادة على الإلزام بإصدار تصريح من السلطات المسؤولة، إنما اكتفى القانون آنذاك بواجب إخبار السلطات فقط.

كان من الصعب جدا أمام المحكمة العليا التعامل مع قضايا تتعلق بقرارات إغلاق صحف، خاصة تلك القرارات التي اعتمدت على أمر 94 من أوامر الطوارئ 1945، فقد أعطت تلك الأوامر كما هو مذكور أعلاه صلاحية واسعة جدًّا للمسؤول عن اللواء، دون الخوض أمام المحكمة في أسباب ودوافع قراره، ما جعل فحص مدى قانونية وصحة القرار أمرًا يستحيل على المحكمة؛ نذكر على سبيل المثال:

في الستينات من القرن الماضي أُغلقت صحيفة تابعة للحركة العربية "الأرض" بقرار من المسؤول عن اللواء، استنادًا الى أمر 94 من أوامر الطوارئ، واعترفت المحكمة في حينه أنها عاجزة عن مد يد المساعدة، وقال القاضي تسبي برنزون، إنه لو أفصح المسؤول عن أسباب ودوافع القرار لكان من الممكن الخوض في شرعيته ومصداقيته.

في الثمانينات من القرن الماضي، تقدمت السيدة نجوان مخول – محاضرة في الجامعة العبرية في القدس، بطلب ترخيص صحيفة "مجلة التقدم" من المسؤول عن اللواء، وقد رفض الطلب دون ذكر الأسباب التي دفعته لذلك، وذلك استنادًا إلى أمر 94 من أوامر الطوارئ 1945. وكان القاضي مناحيم ألون قد وصف عقدة أمر 94 بأنه لم ينل التعزيز الكافي في المحكمة، وبالرغم من ذلك لم يُقبل الالتماس.

في التسعينات من القرن الماضي، شُكِّلَتْ لجنة جماهيرية كلفت فحص قوانين الصحافة في إسرائيل، وقد أوصت سنة 1997 بإلغاء أمر الصحافة الانتدابي فيما يتعلق بالصحف، وكذلك أمر 94 و96 من أوامر الطوارئ 1945، وأوصت اللجنة كذلك بضرورة العمل على تشريع حرية الصحافة وحرية التعبير في القانون الإسرائيلي.

عام 2002، التمست "جمعية حقوق المواطن" إلى المحكمة العليا لشطب أمر الصحف 1933، وكذلك أمر 94 من أوامر الطوارئ 1945، فقامت المحكمة بإصدار أمر احترازي لوزير الداخلية وأوجبته تقديم لائحة جوابية والرد على الالتماس، ومن خلاله توصل الطرفان إلى اتفاق يقضي بسحب وشطب الالتماس مقابل التزام وزير الداخلية بإخبار الجمعية عن أي نية لاستعمال هذه القوانين في تقييد أو منع صحيفة ما، وذلك إلى أن يكتمل العمل على استبدال هذه القوانين.

عام 2008، وقُبَيل فك الكنيست السابعة عشر، قدمت الحكومة اقتراح قانون الصحافة 2008، والذي مر بالقراءة الأولى، ومن ثم حُوِّلَ بمبادرة من وزير الداخلية آنذاك إلى لجنة الاقتصاد، إلى أن انْتُخِبَتْ كنيست جديدة (الكنيست الثامنة عشر)؛ وبطبيعة الحال، واستنادًا إلى قانون تواصلية الحكم 1993، ما لم يتم تبنّي اقتراح القانون من الحكومة المُشكّلة، أو اللجنة المسؤولة على إقتراح القانون في الكنيست، فإنّه لا ينمّ إتمام التقدّم في مسيرة إقتراح القانون.

بالرغم من التوجهات والنداءات لضرورة العمل على تغيير الحالة القانونية المتعلقة بصلاحية الدولة في منع نشر الصحف أو طباعتها، أو حتى تقييدها (من بينها توجهات مركز "إعلام" إلى وزير القضاء وإلى اللجنة الوزارية وإلى لجنة الاقتصاد)، إلا أن الحكومة الثانية والثلاثين (2009-2013) لم تُتِمّ عمل ما التزمت به سابقتها، وبالتالي لم تنل اقتراحات القانون التي قُدّمَتْ في الكنيست الثامنة عشر فيما يتعلق باقتراح شطب وإلغاء أمر الصحافة الانتدابي، مباركة وموافقة الحكومة، وبقيت اقتراحات القانون حبيسة أرشيف الكنيست.

المراجع:

موشي نجبي "حرية الصحافة في إسرائيل" – قيم في نظر القانون" معهد فان لير، صفحة 27 .

محكمة العدل العليا 64/39 حركة الأرض ضد المسؤول عن اللواء، פ"ד י"ח(2), صفحة 340.

محكمة العدل العليا 322/81 مخول ضد المسؤول عن اللواء, פ"ד ל"ז(1), صفحة 789.

الحكومة الاسرائيلية الجديدة: إردان يحمل حقيبة الـ "الاتصالات"

عين رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، جلعاد إردان، وزيرًا للاتصالات، وكذلك وزيرًا لشئون حماية الجبهة الداخلية. وسيتولى إردان المسؤولية عن سلطة الإذاعة والتلفزيون، وسيصبح عضوًا في المجلس الوزاري المصغر للشؤون الأمنية والسياسية.

وفي حديث له حال استلامه منصبه الوزاري، أكد إردان على أنه ورغم الإصلاحات الكثيرة التي تمت في وزارة الاتصالات سابقًا، إلا أن هناك العديد من الإصلاحات التي ينوي القيام بها، غير موضح خطته. وتحدث إردان عن التحديات التي تقف أمامه، خاصة أن موازنة وزارة الاتصالات قليلة جدًّا مقارنة بالوزارات الأخرى.



إعـــــلام – مركز إعلاميّ للمجتمع
العـربـيّ الفلسـطينـيّ فـي إسـرائيـل

للتواصل مع مركز "إعلام":

عبر الموقع الالكتروني
www.ilam-center.org



الفيسبوك
www.facebook.com/IlamMediaCenter



التويتر
twitter.com/ilam_center



قناة يوتيوب
www.youtube.com/user/IlamMediaCenter